أحمد فتحى القاضى

التقليد وعقيدة أهل التوحيد

أحمد فتحى القاضى

التقليد وعقيدة أهل التوحيد

مطابع دار الشعب بالقاهرة
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

من الملاحظ أن عددا كبيرا من الجيل الماثل من المسلمين .. مسلمى تقليد .. يعيش أكثرهم فى دواجى ظلم الجهل وفى مزالق أوعاره .. أبعدنى الله واياك عن شين الجهل أو عاره !!

وكنت قد فرغت من قراءة باستيعاب فى (شرح عقيدة أهل التوحيد) وخرجت منه بأن مسلم التقليد .. لا يعد مؤمنا راسخ الايمان !!!

عندئذ خطر لى ان اقوم بشرح الشرح لذلك الكتاب القديم الذى وقع بين يدى من الكتب القديمة المختلفة عن أجدادى !!

أما الكتاب فهو شرح لعقيدة أهل التوحيد كان قد قام به المرحوم العلامة أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد السنوسى الحسنى من قديم الزمن .. ثم قام باعادة طبعه وعلى نفقته المرحوم أحمد على الشاذلى الأزهرى .. صاحب جريدة الاسلام ومحررها خدمة العلم والدين وذلك من تسعة وسبعين عاما فى سنة ١٣١٦ هجرية !!!

وقد تقول انه ما كان لمثلى وأنا رجل من رجال القانون أن يتصدى لكتب الدين !! لأترك الخبز لخبازه !!!

ولكن قد دفعنى التواكل والتراخى من الكثير من علمائنا لشواغل الحياة والدنيا !!! فى وضع هذا الكتاب !!!

وقد نجح أعداء الاسلام فى خلق جيل من أولادنا ضعاف فى اللغة العربية .. وهى لغة دينهم ضعفا مبينا .. ونجحوا بذلك فى ابعادهم عن أن يتناولوا بالقراءة والاطلاع فى مثل هذه الكتب التى كانت وما تزال نورا يستضاء به !!!

وقد نجحوا بذلك فى أن يدفنوا هذه الكتب ونجحوا كل النجاح فى أن يجعلوها مغمورة مهجورة ... لا يكاد ينقب عنها الا نفر قليل .. ضالع فى اللغة !!!

وفى وجيز من القول ... أردت بعون الله أن أنقل لك موجزا مما احتواه هذا الكتاب النفيس بأسلوب سهل ... اسهاما منى فى خدمة العلم والدين فى دولة العلم والايمان التى أنشأها ودعا اليها الرئيس الراحل المغفور له محمد أنور السادات .

المستشار

أحمد فتحى القاضى

الرسالة الأولى

الواجب على من بَلَغَ

قال الشيخ الفتاه : —

اراك يابنى فيما يبدو من مسلمى التقليد !!!

قال الفتى وما ذلك الذى تعنى ؟!

قال الشيخ ... نعم أراك من مسلمى التقليد من غير ما اعمال الفكرك فى عقيدة التوحيد !!!

وذلك لأنك ولدت ونشأت من ابوين مسلمين وقلدتهم فى دينهما تقليدا .. لا ايمانا وتوحيدا .. فصمت مع الصائمين .. وصليت مع المصلين ... وهو اعتقاد صحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين ... وان كان اعتقادا حصل بمحض التقليد !!!

وذلك لأن الذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة ومنهم الشيخ الاشعرى والأستاذ والقاضى وامام الحرمين وغيرهم من الأئمة انه لا يصح الاكتفاء به فى العقائد الدينية وهو الحق الذى لا شك فيه ... أما كيف ذلك ؟

فاليك يابنى هذه النصوص التى حرصت على أن أسردها لك نصا نصا وسأشرحها لك ما وسعنى الاجتهاد شرحا شرحا !!!

قال الفتى هات ما عندك وستجدنى ان شاء الله من الملتزمين .. وقل رب زدنى علما !!!

قال الشيخ أما النص الأول من هذه النصوص ... من غير ما تحريف لما وجدته عليها فهو : —

ان أول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ أن يعمل فكره فيما يوصله الى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة الا أن يكون قد حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليشتغل بالأهم فالأهم !!!

قال الفتى : زدنى شرحا .. شرح الله صدرك ويسر أمرك !!!

قال الشيخ : اما المقصود بالوجوب على من بلغ ... أى على المكلف ومعنى أن أول ما يجب أى شرعا والاحكام تثبت عند أهل السنة بالشرع !!!

وقال فريق ان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه مالم ينظر ووجوب النظر عندهم غير ضرورى لتوقفه على مقدمات تفتقر الى أنظار دقيقة ... والحق ان النظر لا يتوقف على العلم بالوجوب لا عادة ولا شرعا !!! وذلك لأن الله سبحانه وتعالى أجرى عادته وطرد سنته بعدم تواطىء العقلاء على الاعراض عن النظر فى عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك ما تأتى به الرسل من خوارق العادات !!!

واما شرعا فلأن النظر وجوبه متوقف على التمكن من العلم لا على العلم !!!

أما قوله ان يعمل فكره ... فحاصله أن أول واجب على من بلغ النظر !!!

قال الفتى : وما النظر وما حقيقته ؟

قال الشيخ ... عرف حقيقة النظر البيضاوى بأنه ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم وعرفه غيره بأنه وضع معلوم أو معلومين فصاعدا على وجه يتوصل به الى المطلوب !!!

فان وصلت بنا تلك الأمور الى معرفة مفرد سميت معرفا وقولا شارحا !!! وان وصلت بنا الى التصديق وهو العلم بنسبة أمر الى أمر على جهة الثبوت أو النفى سميت حجة ودليلا !!!

وما أجمل النظر فى الكتاب والسنة ... وأما المثال الى ما سقته لك من المعرف ... والمفرد .. فتعريفك للانسان بأنه حيوان ناطق ... وأما المثال الثانى فقولك فى بيان حدوث العالم (وهو ما سوى الله عز وجل) العالم متغير وكل متغير حادث ... وترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بأن العالم حادث وذلك لاندراج الصغرى فى حكم الكبرى !!!

قال الفتى : والا يكفينا ان ننظر الى انفسنا ... من نطفة صرنا !!!

قال الشيخ : وأنت اذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك بمقولة ان النطفة من والد ... ولا ولد الا وجعله والد .. واذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرما يغمر فراغا يجوز ان يكون على ما هو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وان يكون على خلافهما فتعلم قطعا ان لصانعك اختيارا فى تخصيص ذاتك ببعض ما جاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على ان النطفة التى نشأت عنها قطعا يستحيل ان تكون هى الموجدة لذاتك لعدم امكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ما جاز عليها وأيضا لا طبع لها فى وجود ذاتك والا لكنت على شكل الكرة لاستدارة أجزاء النطفة !!! ولا فى نموها والا لكنت تنمو وتنمو وتنمو أبدا !!!

النطفة علقة ثم مضغة .. وكسوة العظام باللحم ... ثم الاكتمال جنينا .. ثم الولادة !!!

من هنا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان .. اذ كان مثلك جرما يعمر فراغا يمكن وجوده وعدمه واتصافه بما هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها فيحتاج كما احتاج الى مخصص يخصصه بما هو عليه لوجوب استواء المثلين فى كل ما يجب ويجوز ويستحيل وقد وجب لذاتك سبق العدم فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك اذ لو جاز أن يكون بعض العالم قديما والقدم لا يكون الا واجبا للقديم للزم ان يختفى أحد المثلين عن مثله بصفة واحدة وهو محال لما يلزم من اجتماع متناقضين وهو أن يكون مثلا غير مثل فخرج لك بالنظر فى ذاتك وانعقاد التماثل بينك وبين سائر الممكنات البرهان القاطع على حدوث العالم كله علوه وسفله عرشه وكرسيه أصله وفرعه وان جميعه عاجز عن ايجاد نفسه وعن ايجاد غيره كعجزك وان الجميع مفتقر الى فاعل مختار كافتقارك وان من شىء الا ليسبح بحمده !!

اذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فاقربه شىء يخرجك عن التقليد بعون الله أن تنظر الى أقرب الأشياء اليك وذلك نفسك قال الله تعالى وهو أصدق القائلين « وفى أنفسكم أفلا تبصرون » .. فتعلم علم الضرورة أنك لم تكن ثم كنت فتعلم أن لك موجدا أوجدك ..

« يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم الذى خلقك فسواك فعدلك فى أى صورة ما شاء ركبك » .. فتعلم علم الضرورة ان لك موجدا أوجدك لاستحالة أن توجد نفسك والا لأمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك فى الامكان وانما قلنا هو أهون عليك لما فى ايجادك نفسك من زيادة التهافت والجمع بين متنافيين وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها لوجوب سبقه على فعله فاذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحذور المذكور !!

وقد تقول يابني وكيف أعلم ضرورة سبق عــدمي وقد كنت ماءا فى صلب أبى وكذا أبى فى صلب أبيه وهلم جرا .. غاية الأمر انى أعلم ضرورة تحولى من صورة الى صورة لا من عدم الى وجود كما ذكرت .. فالجواب ان ذاتك الآن أكبر من النطفة التى نشأ عنها قطعا فتعلم على الضرورة ان ما زاد كان معدوما ثم كان واذا كان معدوما ثم وجد فلا بد له من موجد فقد تم لك البرهان القاطع بهذا الزائد فى ذاتك على وجود الصانع دون حاجة الى غيره !!

وأيضا لو نظرت الى تغير صفات العالم قبولا وحصولا لذلك ذلك على حدوثها لما يأتى فى اســتحالة تغير القديم وذلك حدوثها على حدوث موصوفها لاستحالة عروه عنها !! وتقديرها حوادث لا اول لها يؤدى الى فراغ ما لا نهاية له عددا قبل ما وجد منها الآن .

لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه ففراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث فما توقف الآن عليه فى وجود الحوادث يجب ان يكون محالا فيلزم ان تكون عدما مع تحقق وجودها !!

ولا شك يا بنى فى انك تعلم مثلى فى أن الملل كلها أجمعت على حدوث ما سوى الله عز وجل حتى اليهود والنصارى بل حتى المجوس ... الا فريق من الملحدين يقولون ان قدماءهم اثبتوا قدماء خمسه وسموه عقلا ثم نفسا وهيولا ودهرا وخلاء وحار جماعة من متأخريهم الى أن العالم العلوى قديم بذاته وصفاته الا الحركات فانها حادثة باشخاصها قديمة بأنواعها فلا حركة الا وقبلها حركة لا الى أول واما العالم السفلى وهو عالم الكون والفساد وهو ما تحت مقعر فلك القمر وقالوا فيما قالوا أن هيولاه قديمة وكل ما فيــه من الصور والاعراض حادثة باشخاصها قديمة بانواعها فلا ولد الا وقبله والد ولا بيضة الا من دجاجة ولا دجاجة الا من بيضة ولا زرع الا من بذر وتوقف جالينوس فى قدم ما اعوا قدمه ومذاهب

هؤلاء الملحدين ركيكة جدا ولا يرضى بقبالتهم مؤمن بل ولا عاقل الا من سلب عقله وايمانه فانه لا حول ولا قوة الا بالله فاذا عرفت هذا فقولنا يا بنى وتقديرها حوادث لا مبدأ لها تقدير صفات العـالم اعتراض من الفلاسفة على كبرى الدليل الذى اسـند للغاية على حدوث العالم وهى قولنا وكل من صفاته حادثة فهو حادث ووجه الاعتراض انهم قالوا لا نسلم ان من صفاته حادثة فهو حادث قولكم لانه لايعرى عنها مسلم وقولكم فيكون حادثا مثلها ممنوع لأن ذلك انما يلزم لو كانت الحوادث لازمت الاجرام لها مبدأ يفتح به عددها ونحن نقول لا مفتتح لتلك الحوادث بل ما من حادث الا وقبله حادث لا الى أول فلم يلزم من قدم الاجرام على هذا التقدير عروها عن الحوادث اللازمة لها لأن نوعها الذى لا تنفك عنه الاجـرام قديم والجواب من الوجه الاول أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل فى الوجود وفرغ من حركات الافلاك وأشخاص الحيوان ونموها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له والجمع بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين فيكون محالا على الضرورة ويلزم عليه أن يكون وجودنا ووجود سـائر الحوادث الآن محالا لتوقفه على المحال وهو فراغ ما لا نهاية له .

ولا جدال يا بنى ان ما توقف على المحـال محال ضرورة ان المتوقف لا يوجد بدون المتوقف عليه !! ومثله !! اذا ما صادف وقرر ملتزم فى الناس وقال لا أعطى فلانا فى اليوم الفلانى درهما حتى أعطيه درهما قبله ولا أعطيه درهما قبله حتى أعطيه درهما قبله وهكذا لا الى الأول فمن المعلوم ضرورة ان اعطاء الدرهم الموعود به فى اليوم الفلانى محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لا نهاية له بالاعطاء شيئا بعد شىء . ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا اول لها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل لذلك مثلا الحركة فى زماننا هذا وفى غيره من الازمان الماضـية متوقف على اعطائه قبله من

الحركات شيئا بعد شيء مما لا نهاية له فالحركة للفلك فى الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به فى الزمن المخصوص والحركات التى لا تتناهى قبلها نظير الدراهم التى لا تتناهى قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفلك هــــذا الزمان مثلا مستحيلا كما استحال وجود الدرهم الموعود به فى الزمان المعين للشخص وكذلك يلزم أن يكون موجودا فى هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلا لتوقفنا على وجود آباء قبلنا لا نهاية لهم وتوقف الزروع على بذور قبلها لانهاية لها !!

واما المقولة من جانب الملحدين بأن نعيم الجنــــة المؤمنين ومتجددات افراحها وسرورها حوادث لا نهاية لها ... قول مردود بانها حوادث لا آخر لها بمعنى انها لا تنقطع ابدا !!

وكذلك الحال لجهنم التى هى عذاب للكافرين الملحدين .. واضرابهم من الطبيعيين الدهريين نسأله سبحانه وتعالى ان يجعلنا فى الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون اللهم آمين .

وبعد !! لقد صح لرجل القانون مؤلف هذا الكتاب ... ان ينفعل ويقول فى هذا المقام هذه الأبيات :

اذ يزعــم الدهـــــــرى أن
لا بعث بعــد المــوت صــائر

وكــذا الوجـــــود بأسره
عن صدفة عميـــــاء صــادر

قــولوا لـــه لـــو قهقروا
الأشــــيا الى أدنى الصغائر

من ذا الذى للذرة الصغرى
أراها غــــير قـــادر

هل أوجـــدت هى نفسهـــا
هـــذا محال فى البصـــائر

ايجـوز رجحـان الوجـود
بلا مرجـــح يا مناظــــر
هـــذا بديهى الاستحـــالة
لا تســـوغه الخواطـــر
أنظــر الى الفلك الــــذى
بالضــبط طول الدهــر داير

هل كان ذلك صـــــدفة
ما قـــال ذا الا مــكابر

● **قال الشيخ** ... واعلم يابنى أيضـا انه يلزم على وجود حوادث لا أول لها ان يقارن الوجود الأزلى عدمه .

□ **قال الفتى** ... وهل ترانى يا سيدى مكابرا حتى تجهد نفسك ذلك الجهـد لتقـدم لى الدليل اثر الدليل والبرهان تلو البرهان !!

● **قال الشيخ** ... ولكنى أسوقها ليطمئن قلبك ولادحض لك ما يقول به المعاندون من قولهم حوادث لا أول لها ولو قلنا بذلك للزم اجتماع الوجود الأزلى مع عدمه وبيان الملازمة ان كل حادث من تلك الحوادث مسبوق بعـدم لا أول له ولا ريب ان وجود الشيء مع عدمه محـال على الضرورة ذلك لانه جمع بين متناقضين وهو الحدوث والأزلية فان قالوا لا نسلم ان العدم اصاحبه شيء من الحوادث للزم اذن ان لجميع الحوادث أول !!

□ **قال الفتى** ... الآن قد أدركت ما تعنيه أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها لمن يقارن الوجود الازلى عدمه !!؟

● **قال الشيخ** ... هـذا وجه سقتـه لك لابطال حوادث لا أول لها !!! واليك !!! برهان القطع والتطبيق فيما سأسوقه لك !!!

وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العددين من وجوب المساواة ونقيضها ..

□ **قال الفتى** ... زدنى ايضاحا !!!

● **قال الشيخ** ... هذا طريق ثالث لابطال حوادث لا أول لها ... وذلك لو وجدت حوادث لا أول لها للزم ان يوجد عددان متغايران وليس احدهما أكثر من الآخر ولا مساويا له والتالى باطل على الضرورة لما علم من وجـوب احدى النسبتين بين كل عددين فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها باطلا وبيـان ذلك أنه لو نظرنا الى عـدد الحوادث من الطوفان مثلا الى الازل مع عددها من الآن مثلا الى الأزل لكان عددين متغـايرين على الضرورة ويستحيل بينهما المساواة لتحقق الزيادة فى احـدهما والشيء دون الزيادة لا يكون مساويا لنفسه بعد الزيادة ومتى كان ذلك فقـد اتضح لك انه يلزم على وجود حوادث لا أول لها ان يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة ، وذلك مستحيل .

□ **قال الفتى** ... لقد أوضحت الطريق الثالث أيما ايضاح..

● **قال الشيخ** ... واليك يابنى الطـريق للرد على أولئك الفلاسفة المعاندين ..

وأن يصح فى كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله وهكذا لا الى أول فى الاحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفراغ

فيلزم أن يسبق أزلى أزليا وان اجيب بالنهاية فى الاحكام لزم ان ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحدة

□ **قال الفتى** ... زدنى ايضاحا ... زادك الله صلاحا وفلاحا !!!

● **قال الشيخ** ... لقد قلت لك أن ما اسوقه لك طريق رابع للرد على الفلاسفة وتقريره أن نقول لو وجدت حوادث لا أول لها لصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ ما لا نهاية له والملازمة يابنى ظاهرة لان صحة الحكم تتبع ولا ريب صحة المحكوم به والمحكوم به وهو فراغ ما لا نهاية له قبل كل حادث صحيح على أصلهم فوجود الحكم بذلك عند كل حادث صحيح ضرورة لكن هذا الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيلا لوجوب استحالة الملزوم عند استحالة لازمة فالحوادث أذن كلها لها أول ولا وجود لجنسها ولا للشيء منها فى الأزل هو المطلوب . ولا يخفى عليك يابنى اجراء مثل هذا فى سائر ما قالوا من حوادث لا أول لها .

□ **قال الفتى** ... وأظننى بعد هذا البيان لم يبق على أشكال فى لفظ العقيدة وبالله التوفيق !!!

□

□

□

الصـــانع لذاتك
ولسائر العالم قديم

● **قال الشيخ** — ويجب ان يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما أى غير مسبوق بعدم والا لافتقر الى محدث وذلك يؤدى الى التسلسل ان كان محدثه ليس أثرا له أو الى الدور ان كان والتسلسل والدور محالان لما فى الأول من فراغ مالا نهاية له بالعدد وفى الثانى من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها !!!

□ **قال الفتى** — وقل ربى زدنى علما !!! وانى لارجوك ايضاح معنى القدم !!!

● **قال الشيخ** — اعلم يا بنى ان القدم يطلق فى مقتضى اللسان بإزاء معنيين يطلق على ما توالت على وجـــوده الازمنة وكر عليه الجديدان الليل والنهار ومنه قوله تعالى كالعرجون القديم وبهذا الاعتبار يقال أساس قديم وبناء قديم وهذا الاعتبار مستحيل فى حقه جل وعلا اذ وجوده تعالى ليس وجودا زمانيا ولا نسبة للزمان الى وجوده البته اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثا ضرورة فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدد لمتجدد أى حادث لحادث كمقارنة السفر بطلوع الشمس مثلا فثبوته فرع وجـــود حادثين مقترفى الوجود لأنه نسبة بينهما والنسبة يتأخر وجودها عن وجـــود المتنسبين ولا متجدد فى الأزل فلا زمان فالتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال فنسبة الزمان اليه تعالى محال على الاطلاق فى الأزل وفيما لا يزال وأما عبارة عن حركات الافـــلاك وما يرجع اليها من الساعات واجزائها وتعاقب الليل والنهار اذ

الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الأفق والنهار عبـــارة عن ظهورها فوق الأفق وذلك فى الحقيقة عبارة عن سير الفلك الاعظم معدل الليل والنهار بما تحت الأفق أو فوقه على ما تزعم الفلاسفة

والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة أى خمسة عشر قسما من ثلاثمائة وستين قسما متساوية فسموا الفلك بها اصطلاحا والزمان بهذا المعنى هو الوجود كثيرا فى تعاريف اصـل العادات ولا شك فى انعدام الزمان بهذا المعنى ايضا فى الازل اذ لا فلك فيه ولا حركة لما عرفت من برهان حدوث كل ما سوى الله عز وجل وعلا ويستحيل أن يمر عليه جل وعلا الزمان بهذا المعنى لانه انما يمر على الأفلاك وما أحاطت به مما سجن فى جوفها حتى تمر عليـه الأزمنة من الساعات والليل والنهار وفصول السنة واشهرها بحسب تحرك الأفلاك فوقه وتحته ظهور الشمس وارتفاعها فوق الأفق وغيبتها وانخفاضها تحت الأفق لتتقيد بذلك أغراضه المتجددة من يقظة نوم وصحة وسقم وحياة وموت ونحو ذلك وتتقيد معايشة المقدرة خريفا وصيفا وربيعا وشتاء بتدبير من ليس كمثـله شيء لا اله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى وتنزه عن أن تحيط به الأمكنة أو تتجدد او تتغير له صفة كيف يتصور ان يكون له مع شيء من العالم اتصال او انفصال فقد اتضح لك ان الزمان على كلا الاعتبارين انما هو من صفات الحوادث ولا يتقيد الا ما هو حادث فالقدم اذا باعتباره خاص بالحوادث وقد يطلق القدم على مالا أول لوجوده أي وجوده أزلى لم يسبقه عدم والقدم باعتبار هذا المعنى الثانى هو الثابت له جل وعلا والدليل على وجوبه له جل وعلا انه لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة بينهما فى حق كل موجود لكن كونه حادثا محال لأنه يوجب افتقاره الى محدث لما عرفت من وجوب افتقار كل حادث الى محدثه ــ ثم تنقل الكلام الى محدثه

فيكون حادثا كالأول فيفتقر أيضا الى محدث فلن كان محدثه الاول الذى كان أثرا له لزم فى الغير ما لزم فيه وتسلسل والتسلسل محال لما عرفت من استحالة حوادث لا أول لها ... ولم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم جل جلاله وقالوا فى تفسير القديم اى غير مسبوق بعدم تبنيه على أن المختار فى القدم انه صفة سلبية وقد اختاره المحققون من المتأخرين وقيل هو صفة نفسية اى ليس بزائد على الذات ومرجعه الى الوجود المستمر أزلا .

واستطرد الشيخ — قائلا ثم نقول ويجب ان يكون باقيا اى لا يلحق وجوده عـدم والا لكانت ذاته تقبلهما فيحتاج فى ترجيح وجوده الى مخصص فيكون حادثا كيف وقد مر بالبرهان آنفا وجوب قدمه ومن هنا تعلم ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه !!

☐ **قال الفتى** — أأفضى على من شرحك لما تقـول شرح الله صـدرك ويسر أمرك .

● **قال الشيخ** — قد أوضحنا لك ان المختار فى البقاء انه عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود والدليل على وجوب هذه الصـفة له جل وعلا انه لو قدر لحقوق العدم له تعالى عن ذلك علوا كبيرا لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافـه بهما ولا تتصف ذاته بصفة حتى تقبلهما لكن قبوله جل وعلا للعدم محال اذ لو قبله لكان هو والوجود بالنسبة الى ذاته سيان اذ القبول للذات نفسى لا يختلف فيلزم افتقار وجوده الى موجد يرجحه على العدم الجائز فيكون حادثا كيف وقد ثبت بالبرهان القطعى وجوب قدمه فبان لك بهذا البرهان ان وجوب القدم يستلزم ابدا وجوب البقاء وان تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية هى ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه لأن القدم لا يكون ابدا الا واجبا للقديم !!

● **وقال الشيخ :** ومن هنا تعلم أيضا بوجوب تنزهه تعالى ان يكون جرما أو قائما به أو مجاذبا له أو فى جهة له أو مرتسما فى خياله لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث فيجب له ما وجب لها وذلك يقدح فى وجوب قدمه وبقائه بل وفى كل وصف من اوصاف الوهيته .

وذلك يعنى أنك اذا علمت وجوب وجوده جل وعلا وانه جل وعلا لا يقبل العدم السابق لوجوب قدمه ولا العدم اللاحق لوجوب بقائه علمت استحالة هذه الامور كلها فى حقه تعالى لاستلزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حدوثه وهو الجواهر والاعراض فقوله ومن هنا اشارة الى وجوب قدمه وبقائه وقوله جرما اى مقدارا يشغل فراغا فيتناول الجوهر الفرد والمركب منه وهو الجسم وذلك لان الجرم ملازم للحركة والسكون لان التحيز صفة نسبية له فان بقى فى حيزه فهو ساكن وان انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان وقد سبق برهانه وموجز ذلك ان نقول الحركة . لاتكون أزلية لعدم امكان بقائها ولزوميتها سبق السكون فى الحيز المتنقل عنه والأزلى لا يكون مسبوقا بغيره والأزلى أيضا يلزم بقاؤه واما السكون أيضا فلا يكون أزليا والا لاستحال عدمه فيستحيل أن يتحرك الجرم دائما والعقل والمشاهدة يكذبانه فنقول على هذا فى نظم الدليل على حدوث الاجرام لو وجد جرم فى الأزل لم يخل أما أن يكون متحركا أو ساكنا لكن الثانى باطـل بقسميه فالمقدم مثله وبالجملة فالحركة والسـكون لا يكونان الا حـادثين ضرورة فما لازمهما وهو الجرم يجب حدوثه ويتعالى من وجب له القدم والبقاء ان يكون حادثا وأيضا فلو كان جرما لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر لاستحالة وجود جرم لا نهاية له فيحتاج الى مخصص يخصصه مما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائزة فيكون حادثا وهو محال .

ثم لو كان جسما مركبا من جزءين فأكثر للزم أن يقـوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفات الاله لاستحالة وجود قديم غير اله ولئلا يلزم الافتقار الى المخصص فى ترجيح بعض الاجزاء بقيام الصفات بها دون بعض لكن قيام الصفات بكل جزء محال لأنه يوجب تعدد الآلهة وسيأتى برهان وجوب الوحدانية له جل وعلا وأما ادعاء أن الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلا يخفى بطلانه وانه يلزم عليه اتمام مالا يصح اتمامه ـ واذا عرفت هذا عرفت استحالة التجزئة ألتى أثبتها النصارى لالههم ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فانهم اعتقدوا ان معبودهم جوهر أى أصل الاقانيم وذلك ان له عنـدهم ثلاثة أقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه (بالأب) واقنوم العلم ويعبرون عنه (بالابن) والكلمة واقنوم الحياة ويعبرون عنه (بروح القدس) ثم قالوا ان مجموع الثلاثة اله واحد فجمعوا بين نقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجرد احوال لا وجود لها أو وجوه واعتبارات لا توجد الا فى الأذهان وذلك غير معقول لعاقل .

والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها فى تلك اللغة أصل الشىءويعنى بها النصارى الاصل الذى كانت منه حقيقة الههم وقد طولبوا فى دليل الحصر فى الثلاثة فقالوا لأن الخلق والابداع لا يتأتى الا بها ـ فقيل لهم والارادة والقدرة لا يتأتى الخلق الا بهما فأجابوا بأن الاقانيم خمسة واذ استحال أن يكون تعالى جرما استحال وصفه بالصغر والكبر الذين هما من أوصاف الاجرام (قوله) أو قائما به يعنى بالجرم لأنه يوجب ان يكون عرضا مفتقرا الى محل يقوم به وقد سبق برهان حدوث الاعراض بتغييرها قبولا وحصولا والرب جل وعلا يستحيل عليه التغيير مطلقا ويجب له القيام بنفسه أى لا يفتقر الى محل ولا مخصص أما عدم افتقـاره الى مخصص فلوجوب القدم والبقاء لذاته ولصفاته وأما عدم افتقاره الى محل

فلوجوب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام ولو كان مفتقرا الى محل لكان صفة معنى من المعانى والصفة لا تتصف بشىء مما سبق وايضا فلو كان مفتقرا الى محل لم يكن بالألوهية أولى من المحل الذى افتقر اليه فلو فرض انهما الهان للزم تعدد الآلهة واذ استحال افتقاره الى محل استحال اتحاده به ومعنى الاتحاد صيرورة الشيئين شيئا واحدا وهو محال مطلقا فى القديم والحادث وبرهانه أن أحد الشيئين اذ اتحد بالآخر فان بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد وان عدما كان الموجود غيرهما وان عدم احدهما دون الآخر امتنع الاتحاد لأن المعدوم لا يكون عين الموجود واذ عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به فكذا يستحيل

قيام صفاته بذات غيره واتحادها به فبكل ما قالت النصارى أهلكهم الله اقنوم الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام واختلفوا فى معنى الاتحاد فمنهم من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجوهر وهذا يوجب مفارقته لذات الجوهر الذى هو مجموع الاقاليم الثلاثة عندهم ضرورة أن المعنى الواحد لا يقوم بذاتين فيكون الباقى بعض اله لا الها وعيسى أيضا قام به بعض الاله فلا يكون الها .

فقد لزم على مذهبهم عدم الاله وفيه أيضا القول بانتقاء المعنى وهو محال على الصفات العرضية فكيف بما هو نفسه عندهم وايضا باختصاص الاتحاد فأقنوم الكلمة دون روح القدس الذى هو أقنوم الحياة بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص وأيضا فالاتحاد أن كان واجبا لزم قدم الناسوت وان كان جائزا افتقر الى مخصص ويلزم منه جواز زواله فتكون الوهية عيسى جائزة وذلك يفضى الى مثله فى واجب الوجود وهو محال وايضا الاتحاد اما أن

يكون وصف كمال فيجب للذات الازلية أزلا وان كان صفة ذم فقد وصفوه بالنقائص وأيضا يطالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره فان قالوا وجه الاختصاص ما ظهر على يديه من أحياء الموتى ونحوه رد عليهم ماظهر على يد موسى عليه السلام من احياء العصى ثعبانا ونحوه بل ويلزمهم ان يجوزوا اتحاد الكلة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات لأن قصارى ما انعدم منها على أصلهم دليل الاتحاد فى هذه الحوادث عدم المدلول الذى هو اتحاد الكلمة بها وما أخس مذهبا يقضى الى تجويز أن تكون الخنفساء والجعل وغيرهما آلهه ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهمامن المائعات وجميع ما ورد على الأول يرد على هذا ويزيد بأن الاختلاط من أحكام الأجسام فكيف يعقل فى الكلمة التى هى خاصية الذات الازلية .

قال المقترح وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول نسبته كنسبة اضواء الشمس من الشمس فهى مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا ان اضواء الشمس أجسام مضيئة بعضها يتصل بما اشرن عليه وبعضها يتصل بغيره واين هذا من الخاصية المتحدة .

ومنهم من فسره بالانطباع كانطباع صورة النقش فى الشمع وهذا باطل لان نفس النقش لم يحصل فيما طبع فيه وانما حصل فيه مثاله فتبين أن المذهب غير معقول وهم أخس الفرق وارذلها أفهاما وأدراك الحقائق على مثلهم عسير وقد قالوا ان عيسى صلب فقيل لهم كيف يصلب الاله فقالوا المصلوب الناسوت فقيل لهم كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت وقد اتحدا ثم قد رد فى انجيلهم ما يشير الى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى والتزامه احكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله تعالى حتى قال أنا ماضى الى أبى وأبيكم والهى والهكم فان

كانوا يتمسكون بلفظ أبى فقد قال وأبيكم فبالمعنى الذى اثبت الابوة لهم من التربية واللطف يثبت له به وقوله والهى تصريح باثبات الوهية غيره ــ وقد عزى بعض أصحاب المقالات الى بعض الصوفية القول بالاتحاد وربما اخذوا ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم « ما فى الجبة الا الله » وأنا الحق ونحو ذلك وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل المقالة ويقول ان السالك ربما طرات عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ويعبرون عن هذه الحالة بالفناء فيجرى على لسانه مثل هذه الألفاظ وهى حالة سكر وغيبة واذا رجع الى صحوه واحساس نفسه لم يصدر منه شىء من ذلك ويعذر بذلك ومنهم من أخذهم بذلك وحكم بالقتل كفتوى الجنيد فى الحلاج ... (قوله) أو محاذيا له أى قريبا منه اما قرب اتصال حتى يكون الجرم مكانا له يتمكن عليه أو قرب انفصال حتى يكون فى جهة له وكلاهما محال لانهما من خواص الأجرام (قوله) او فى جهة له أى للجرم فليس فوق شىء من العالم ولا تحته ولا امامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله لان الجهة تستلزم التحيز وكل متحيز له حيز فهو جرم والله جل وعلا ليس بجرم وقد سبق ايضاحة ولم يقل بالجهة الا طائفتان من المبتدعة . (قوله) أو مرتسما فى خياله الضمير يعود على الجرم أى أن كان له خيال لانه لا يرتسم فى الخيال الا الاجرام واعراضها وبالجملة فقد قامت البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط بها وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستحالة مماثلته تعالى لكل ما يخطر بالبال واستحالة اتصافه بكل ما يستلزم مماثلته للحوادث والعجز بعد هذا عن الإدراك واجب ولا يعرف الله الا الله جل وعلا وانشد ابو الفتح .

لعمرى لقد طفت المعاهد كلها
وسرحت طرفى بين تلك المعالم
فلم أر الا واضــعا كف حائر
على ذقن أو قــارعا من نادم

(قوله) لان ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث أى مســاواته لها فى صفاتها النفسية لأن كل موجودين اما أن يتساويا فى صفة النفس أو لا فان تساويا فهما مثلان وان لم يتساويا فى صــفات النفس فلا يخلو اما أن يصح اجتماعهما أو لا فان لم يصح فضدان وان صح فخلافان وكل مثلين فانه يلزم استواؤهما فى كل ما يجب لاحدهما وفى كل ما يجوز عليه أو يستحيل فلهذا لو اتصف جل وعلا بشىء مما سبق للزم مماثلته للاجزاء او أعراضها .

وذلك يستلزم أن يساويها فيما يجب لها من الحوادث وقــد سبق وجوب قدمه وبقائه .

و (قوله) بل وكل وصف من أوصاف ألوهيته يعنى كوجوب الوحدانية له ووجوب نفــوذ قدرته وأرادته فى كل ممكن ووجوب احاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك لان هــذه الأوصــاف لا تجب للحوادث فكذا لا تجب لما ماثلها .

● **قال الشيخ :** ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا والا لــا أوجــدك .

□ **قال الفتى :** — وماذا تعنى بقولك قادرا وبقولك والا لــا أوجدك !!

● **قال الشيخ :** — الله سبحانه وتعالى موجد بالاختيار وكل موجد بالاختيار فهو قادر ومن ثم فالله تعالى قادر ويبطل أن يكون

فعله جل وعلا بطبيعة أو علة موجبة ولأن الموجد بالاختيار هو الذى يصح منه الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل وهذا بعينه معنى القادر .

وأما قوله والا لما أوجدك ـ الايجاد بالاختيار ولا ريب فى أنه لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك واذا لم يكن قادرا كان عاجزا والعاجز لا يتأتى منه فعل ولا ترك .

● **قال الشيخ** : ومريدا والا لما اختصصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن بدلا عن نقائضها الجائزة فيلزم اما قدمك أو استمرار عدمك ! !

□ **قال الفتى** : وما معنى أن يكون مريدا .

● **قال الشيخ** : المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع أحد طرفى الممكن وان شئت فقل هو القاصد لوقوع أحد طرفى الممكن ونظم الدليل على أنه تعالى مريد لكن على غير النظم الذى أشير اليها فى العقيدة أن نقول الله جل وعلا خصص الحوادث بأحد الطرفين الجائزين عليه وكل من كان كذلك فهو مريد ومن ثم فالله جل وعلا مريد واذ لا يخفى انه لما كان وجود الممكنات وعدمها بالنسبة اليها سواء لا يجب أحدهما ولا يستحيل بل هما جائزان على حد السواء ثم انه جل وعلا أوجد هذا الممكن فبالضرورة انه تعالى هو الذى خصصه بأحد الطرفين الجائزين عليه وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر وهو العدم ـ ولا مراء فى أن ترجيح وقوع أحد الطرفين لمستويين بغير مرجح محال ويستحيل أن يكون المرجح نفس ذلك الممكن لأنه يلزم عليه أن يكون مساويا لذاته راجحا لذاته وأيضا فلأنه ان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته فيلزم قدمه وأن ترجح له من ذاته العدم وجب استمرار عدمه فلا يوجد أبدا . لأن المرجح الذاتى يستحيل عدمه وكلا القسمين باطل فتعين أن يكون المرجح

خارجا عنه من جهة فاعله والسـير يقتضى أن لا مرجح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله الا الارادة وهى قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائز وان شئت قلت اختياره له فان قلت لعل المرجح لوقوع أحد الطرفين صفة القدرة فالجواب أن القدرة نسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فما بالهـا تعلقت بايجـاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابلة وفى هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر والأزمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء فلابد اذن من ترجيح الفـاعل هـذا الزمان للفعل وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه وكذا لابد أن يرجح الوجود بدلا عن العدم ثم تتعلق به القدرة وقس على ذلك كل ممكن ولهذا يقولون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة على وفق الارادة .

أيجـــوز رجحـــان الوجـــود
بـلا مرجـــح يـا نـــاظر
هـــذا بديهى الاستحـــالة
لا تســـوغه الخـــواطر

● **قال الشيخ :** ومن هنا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة أو علة موجبة فان أجيب عن التأخير فى الطبيعة بالمانع أو فوات الشرط لزم عدم القديم والتسلسل لنقل الكـلام الى ذلك المـانع أو ذلك الشرط !!!

□ **قال الفتى :** لابد لهذا القول من ايضاح .

● **قال الشيخ :** الاشـارة بهذا راجعـة الى لزوم قدمك أو استمرار عدمك أى بهذا اللازم يستدل أيضا على اقناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة وقد أوضحت لك أن من يتـأتى منه الفعل والترك يسمى مختارا ومن لا يتـأتى منه الترك فان لم يكن أن يمنعه مانع من الفعل يسمى علة وان امكن يسمى طبيعة .

والعلة لا يخلو اما أن تكون قديمتين أو حادثتين فان كانتا قديمتين لزم قدم العالم لأن فعل العلة والطبيعة انما هو باللزوم لا بالاختيار وقدم الملزوم يقضى بقدم لازمه وقد عرفت بالبرهان حدوث العالم وان كانتا حادثتين افتقرتا الى علة أو طبيعة ودار أو تسلسل والدور والتسلسل محالان على ما مضى من ابضاح فكون العلة والطبيعة حادثتين محال فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليه محال والمحال مستمر العدم فقد لزم استمرار العدم لذاتك ولسائر العالم والعيان يكذب ذلك والحاصل انه يلزم قدم العالم ان فرضت العلة أو الطبيعة قديمتين أو استمرار عدمه ان فرضتا حادثتين وكلا اللازمين باطل فالملزوم وهو كون صانع العالم طبيعة أو علة باطل فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب . وربك يخلق ما يشاء ويختار .

(قوله) فان اجيب عن التأخير في الطبيعة الخ هذا اعتراض من الطبيعيين على الدليل السابق وهو لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه وتقريره ان قالوا نختار ان الصانع للحوادث طبيعة وانها قديمة — قولكم فيلزم قدم تلك الحوادث غير مسلم لأن عدم المفارقة انما يلزم فى العلة مع معلولها لأن تلازمهما لا يتوقف على شيء اما ملازمة الطبيعة مطبوعها فمتوقف على عدم الموانع ووجود الشرائط كلها كما تقول مثلا تأثير النار بطبعها على مذهب الفلاسفة ابعدهم الله فى احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط وهو مسها مثلا لذلك المحترق وانتفاء مانع وهو بلل ذلك المسوس مثلا أما اذا وجد مانعها وانتفى شرطها فتوجد مع عدم مطبوعها الذى هو الاحتراق قالوا فاذا تقرر ذلك فنقول صانع هذه الحوادث طبيعة قديمة لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجودها أزلا أو فوات شرط فلما انتفى المانع ووجد الشرط فيما لايزال وجدت تلك الحوادث فلا يلزم على هذا قدم الحوادث ولا استمرار عدمها كما

زعمتم وجوابه انا ننقل الكلام معهم الى هـذا المـانع من وجـود الحوادث أو الشرط لها المتأخر وجوده فنقول ذلك المانع من تأثير الطبيعة فى وجود الحوادث أزلا لا يخلو اما أن فقدروه قديمـا أو حادثا فان كان حادثا افتقر الى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة قديمة فتحتاجون الى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا المـانع الحادث أزلا والمانع من تأثير الطبيعة قد اخترتم انه حادث فيكون هذا المانع الثانى حادثا ويفتقر أيضـا فى تأخير وجوده عن طبيعته القديمة الى تقدير مانع آخـر حادث ثم كذلك هذا المـانع الآخر ويتسلسل فيلزم وجـود حوادث لا أول لهـا وقد سبق برهان استجابته وان منعوا التسلسل فى الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدأ لزم قدم حوادث العالم لعرو الطبيعة المؤثرة فيهـا عن المانع ازلا وان كان المانع من وجود العالم قديما لزم أن لا يوجد شىء من العالم حتى ينعدم مانعه القديم لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه فوجود العالم المتوقف عليه محال وهكذا نقول فى الشرط المتـأخر وجوده عن الطبيعة أنه حادث فيفتقر الى محدث والمحـدث على أصلهم طبيعة قديمة فيحتاجون أيضا الى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا الشرط أزلا أو فوات شرط لم يوجـد الا فيما لايزال وننقل الكلام الى مانع الشرط والى شرط الشرط ويلزم ما لزم اولا من التسلسل ان قدرت ان موانع الشروط أو الموانع حادثة وعـدم القديم أن قدر مانع الشرط قديمـا والى هذا الاعتراض وجوابه كانت الاشارة بالقول فان اجيب عن المتأخر فى الطبيعة الخ وانمـا خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتى تقـدير المانع أو فوات الشرط فى تأثير العلة فالدليل السابق ناهض فيهـا ولا يتوهم عليه جواب واذا عرفت يا بنى هـذا عرفت أن تركيب امتزاج العناصر التى يذكرها الاطباء والطبعيون وانحلالها واعتدالها لا تأثير له فى وجود شىء ولا فى فساده ولا ان باعتـدال الطبـايع يكون صحـة

الجسم ولا ان بغلبه بعضها تكون الأمراض كما يزعمون بل لو كان الجسم بسيطا لم يتركب الا من نوع واحد لقبل من الكون والفساد عند أهل الحق والسنة ما يقبله عند تركيبه من الأنواع واختياره جل وعلا خلق شيء عند خلقه شيئا آخر لا يدل على أن لأحد مخلوقيه أثرا فى مخلوقه الآخر لا بالاختيار ولا بغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير سواء ولقد ضل ابن سيناء وكذب ونهج منهج الطبيعيين مع ادعائه الاسلام وتستره بظاهرة فى الدنيا حيث يقول فى رسالته الطبية ...

وقول بقراط بها صحيح
ماء ونار وثرى وريح
وليله فى ذاك ان الجسما

اذا ثرى عاد اليها رغما
ولو يكون الجسم منها واحدا
لم تر بالآلام حيا فاسدا

□ **قال الفتى :** ..... ما أروع ما تقول .... وانى لأردد ما قال به واضع هذا الكتاب من شعر انشأه فى هذه المعانى ... ترويدا !!!

● **حيث قال :** ...

اذ يزعم الدهرى أن
لأبعث بعد الموت صائر
وكذا الوجود بأسره
عن صدفة عمياء صادر
قولوا له لو قهقروا الأشيا
الى أدنى الصغائر
من ذا الذى للذرة الصغرى
أراها غير قادر

هل أوجـــدت هـــي نفســـــها
هـــذا محـــال فى البصـــائر

أيجـــوز رجحـــان الوجـــود
بـــلا مرجـــح يـــا منـــاظر

انظـــر الـــى الفـــلك الـــذى
بالضـــبط طـــول الدهـــر دايـــر

هـــل كـــان ذلـــك صـــدفة
مـــا قـــال ذا الا مـــكابر

● **قال الشيخ** : جميل منك يا بنى هـذا الترديد فى المعنى السديد ... وأزيد ان ابن دهاق قال فى شرح الارشاد حين تعرض لأصناف الشرك وصنف آخر من الشرك وهو اضافة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى قال وهذا الصنف ثلاثة أنواع أحدهمـــا اضافة الفعل الى الأفلاك وانها تؤثر فى العالم السفلى تأثيرات فى الأجسام والنبـــات والمركبات وأن البعض يتولد عن البعض وهـذا النوع يختص به الفيلسوف ومن تابعه من عامتهم وقال :

عمى القـــلوب عموا عن كل فائـــدة
لأنهـــم كفـــروا بالله تقليــــدا

والثانى ما أضيف من أفعال بعض الى بعض مثلا من أن النـــار تحرق والطعام يشبع والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات حتى ظنوها واجبة وتلك ضلالة تبع الفيلسوف فيها كثير من عامة المسلمين بل وكثير من المتفقهين المشتغلين بما لا يعنيهم من العـلوم وعن مراشدهم عميت قال وهم فيها على اعتقـــادات فمن قال بطبعها فلا خلاف فى كفره وأما من قال بقوة جعلها الله فيها كان مبتدعا وقد اختلف الناس فى كفره ..

● **قال الشيخ :** ... تعليقـــا على ذلك وان هذا القسم هو اعتقاد اكثر عامة المتفقهة فى زماننا ومن فى معناهم من جهلة المقلدين فمن قال ان الأكل دليل عقلى على الشبع دون أن يكون معتادا كان جاهلا كل الجهل بمعنى الدلالة العقلية ومن علم أن الله ســبحانه وتعالى قد ربط بعض أفعـــاله ببعض وكلما فعل هــذا فعل هــذا باختياره واذا شاء خرق هذه العادة فهذا هو المؤمن الذى سلم من هذه الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى « يا نار كونى بردا وسلاما » فكانت بردا وسلاما على ابرهيم ..

أما الثالث من هذا الصنف فما تقوله المعتزلة ويعتقــده أكثر من جهل هذا العلم من المسلمين أن العبد يوجد أفعاله على حسب اختياره بقدرة خلقها الله تعالى له وأمره أن يتصرف بهــا فى غير ما نهاه عنه وذكر أهل السنة فى تكفيرهم قال والا ظهر انهم كافرون .. انتهى يابنى !!! ثم انظر يابنى هذا الخطر العظيم فى العقــائد وكيف عرض بنفسه من أعرض عن النظر فى علم التوحيد للعــذاب المؤبد والخزى السرمد فى نار جهنم مع كل كافر وجاحد .. **اللهم** أصلح ظواهرنا وبواطننا واهدنا فى الدنيــا والآخرة صراط الذين انعمت عليهم غير المغضــوب عليهم ولا الضالين يا أرحم الراحمين .

● **استطرد الشيخ يقول :** ثم يجب أيضــا لصانعك أن يكون عالما والا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع فى اختصــاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به وامدادها بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التى تعجز عقول البشر عن الاحاطة بأسرارها !!!

نعم يابنى فلو لم يكن صانعك جل وعلا عالما لم تكن متصــفا بما أنت عليه من غاية الاحكام ودقائق المحاسن التى نعجــز عن حصرها ــ وآية ذلك أنه معلوم بالبديهة أنه لا يحكم الفعل ويبرزه فى غاية الكمال وما لا يحاط به من أنواع المحاسن الا من هو عليم حكيم غاية الحكمة واما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشــاهدة

ولا يخفى أن عجائب مصنوعاته سبحانه مما لا يحيط بها وصف واصف ومن جوز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها عن هذا الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معاندا للحق جاحدا للضرورة وسقطت مكالمته لخروجه عن حيز العقلاء وقول من قال قد يقع الفعل المحكم من الجاهل مرة على سبيل الاتفاق ولا يدل فهكذا يجب أن لا يدل اذا وقع مرات وهو نظير قول القائل اذا لم يفد خبر الواحد العلم فلا يفيد خبر الجماعة واذا لم يرو قليل الماء فلا يرو كثيره واذ لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدمتان والتسوية فى ذلك خلاف الحس والعادة والعقل فان قيل ينتقد هذا الدليل بما تتخذه النحل بغير آله من البيوت المحكمة المسوسة التى لا يعرف وضع مثلها الا المهندسون واختبارات خصوصية هذا الشكل لجمعه بين مصلحتين وهما قربه من شكل الدائرة القريب من شكل النحلة والا من معه فرج تبقى بين الأشكال ضائعة لغير فائدة . ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصة بهذا الشكل المسدس مما لا يستخرجه الا أذكياء المهندسين بعد سبر وبحث عظيم .

أن النحلة من الحيوان غير العاقل قد صدر من فعلها ما صدر فكيف يصح مع هذا ان يستدل بأحكام الفعل واشتماله على دقائق الصنع على علم صانعه فالجواب انك قد عرفت أن معتقد أهل السنة أن الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير لغيره فى شيء أيا كان وان الأفعال التى يتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة الى الله جل وعلا خلقا واختراعا وان كان بعضها ينسب الى بعض من يتصف بها كسبا من غير تأثير أصلا وسيأتى فى فصل خلق الافعال تفسير معنى الكسب فليس فى الوجود عند أهل السنة الا الله جل وعلا موصوفا بصفاته العليا وكل سواه من الكائنات فهى أفعاله

فالشكل المسدس التى اتخذتها النحلة اذن ليس لها فيه تأثير اصلا بل ولا كسب من غير تأثير لما سيأتى فى فصل ابطال التوالد من امتناع تعلق القدرة الحادثة بغير محلها وانما وقوع ذلك الشكل بمجرد خلق الله جل وعلا واختراعه والهم النحل لاتخاذه مسكنا كما ألهم سائر الحيوانات لمصالحها الذى خلق كل شيء ثم هدى فهو من جملة ما يدل على عظيم علمه تعالى — ولو سلمنا أنه من فعلها فلا نسلم انها غير عالمة به حينئذ بل خرقت فى حقها العادة والهمت علم ذلك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسليمان عليه السلام بجنوده حين قالت « يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » ثم تعليم دقائق العلوم وخلقها لمن ليس أهلا لمطلب من دقائقه من أول دليل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذ ارادته وانقياد جميع المكنات لمشيئته تعالى وقد ضعف أمام الحرمين فى البرهان دلالة الأحكام على العلم وقال لا معنى للاحكام سوى أن الاكوان خصصت الجواهر باحياز حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للاكوان بالدلالة على العلم وانما الكلام مع الخصم بعد كونه صانعا مختارا واختيار دليل كونه عالما واعترض عليه شرف الدين التلمسانى بأن الاحكام لا تسلم رجوعه الى مجرد تخصيص الجواهر بأكوان بل هو يرجع الى الاختصاص بأكوان وكيفات خاصة وضرب من الصفات والأعراض على مقدار كل شيء عنده بمقدار ثم دلالة غير الأحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار وان كان منتجا لا يمنع من دلالة الاحكام عليه بل دلالة الاحكام أوضح لأنه يدل على العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر ... وهكذا يابنى انتهى كلام شرف الدين التلمسانى ... وما عساك تراني أقول فيما سرده !!!

□ **قال الفتى** ... هات ما عندك .. من ايضاح !!!

● قال الشيخ ... لقد خرج من هذا أنه يصح الاستدلال على كونه جل وعلا عالما بوجهين الاحكام والاختيار وان الاول أوضح من الثاني ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره شرف الدين التلمساني في شرح المعالم انه قد تقرر فيما مضى بالبراهين الناطقة أن الله تعالى فاعل بالاختيار والفاعل بالاختيار لابد وان يكون قاصدا الى ما يفعله والقصد الى الشيء مع الجهل به محال ولا يتصور القصد من الله تعالى الا مع العلم بالمقصود وان كان يتصور من الحادث مع القصد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك الاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه وهو نقص يتعالى الله عنه فتعين ان يكون سبحانه عالما ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها في الوجود الا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار وكل وجه وجدت عليه أمكن في العقل وقوعها على خلافه أو مثله ولا يتخصص الا بالقصد اليه وجب أن يكون عالماً بها من كل وجه وذلك أوضح دليل على أنه سبحانه عالم بالجزئيات لا كما يقول الفلاسفة ان علمه لا يكون الا كليا تعالى الله كما يقول الظالمون (علوا كبيرا) (قوله) وامداده بما يحفظها عليه ضير في امداده يعود على الجزء والمنصوب في لفظ يحفظها يعود على المنفعة (بيان ما ذكر على سبيل الاشارة أن تقول جسد الانسان مركب من أصول أربعة ١ الأرض ٢ الماء ٣ الهواء ٤ النار ثم تفصلت هذه الأربعة الى العظم والمخ والعصب والعروق والدم واللحم والجلد والظفر والشعر ووضع كل واحد منها لحكمة لولاها لم يكن الجسد بحسب العادة فالعظام منها هي عمود الجسد فضم بعضها الى بعضها بمفاصل وأقفال من العضلات والعصب ربطت بها لم يجعل عظما واحدا لأنه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشبة لا يتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لخالقه الواحد الأحد القيوم وجعل العصب على مقدار مخصوص فلو كان

اقوى مما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولا تعرفه فى منافعه ثم خلق تعالى المخ فى العظام فى غاية الرطوبة ليرطب يبس العظـام وشدتها ولتقوى العظام برطوبته ولولا ذلك لضعفت قوتها وانخرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة . ثم خلق اللحم وعباه على العظام وسد به خلل الجسد كله فصار مستويا لحمة واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت ثم خلق العروق فى جميع الجسد جداول لجريان الغذاء فيها الى أركان الجسد ولكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صغارا وكبارا ليأخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت أكثر مما هى عليه أو انقص أو على غير ما هى عليه من الترتيب لما صح فى الجسد بحسب العادة شيء ثم أجرى الدم فى العروق سيالا خائرا ولو كان يابسا أو أكثف مما هو عليه لم يجر فى العروق ولو كان ألطف مما هو عليه لم تتغذ به الأعضاء ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ولولا ذلك لكان قشرا أحمر وفى ذلك هلاكه عادة ثم كساء الشعر وقاية للجلد وزينة فى بعض المواضع وما لم يكن فيه شعر جعل له اللباس عوضا منه وجعل أصوله مغروزة فى اللحم ليتم الانتفاع ببقائه ولين أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤوس الابر ولو كان ذلك لم يهنه عيش وجعل الحواجب والأشعار وقاية للعين ولولا ذلك لاهلكها الغبار والسقط وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها على الناظر عند قصد النظر ومن ارخائها على جميع العين عند ارادة امساكه النظر أو غضه البصر الى ما تؤذى رؤيته دينا أو دنيا ولم يجعل شعرها طبقا واحدا لينظر من خلالها .

ثم خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الحلق والفم من الرياح والغبار ويفتحان بسهولة عند الحاجة الى الانفتاح ولما فيهما أيضا من كمال الزينة وغيرها ثم خلق بعدهما الأسنان ليتمكن بها

من قطع مأكوله وطحنه وجعل اللسان آلة يجمع به ما تفرق من المأكول فى أرجاء الفم ليتمكن تسهيله للابتلاع بطحن الأرجاء وخلق فيه معنى الذوق لكل مأكول ومشروب ولم يخلق جل وعلا له الأسنان فى أول الخلقة لئلا يضر الوليد بأمه فى حال رضاعه بالمض ولأنه لا يحتاج لها حينئذ لضعفه عما كثف من الأغذية التى تفتقر الى الاسنان فلما ترعرع وصلح للغذاء خلق له الاسنان وجعلها نوعين بعضها محدودة الاطراف وهى التى للقطع يقطع بها المأكول وبعضها منبسطة وهى التى للطحن .

فسبحانه وتعالى ما أكثر عجائب صنعه وأوسع الآيات الدالة عليـــه .

ولكننا لا نبصر شيئا الا بتوفيق الله تعالى ثم لما كان المأكول شديدا كثيفا ولم يكن ليجرى فى الفم الى الحلق وهو كذلك على يبسه أنبع الله تعالى فى الفم عينا نابعة على الدوام أحلى من كل حلو وأعذب من كل عذب فيحرك اللسان الغذاء ويمزجه بذلك الماء فيعود زلقا فينحدر فى الحلق بلا مؤونة وبلا تعب !!!

ولهذا اذا أعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يمض على الحـلق شيء وان مضى فبمشقة عظيمة .. !! ومن عجائب هذه العين أنها مع عدم انقطاعها لم يكن ماؤها يملأ الفم فى كل وقت حتى يتكلف الانسان مؤونة عظيمة فى طرح ذلك عنه بل جرت على وجه الجمت فيه هذه العين النابعة أن تتعدى وجه منفعتها فتبارك الله أحسن الخالقين ثم خلق أظفار اليدين والرجلين لتشتد بها اطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها فى الأمور وليحك بها وينتفع بهـا فى موضـــع الحاجة ــ فأنظر يابنى الى خلق الأصـــابع وجعلها متفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها وبســـطها بحسب الحاجة ولما كان الشعر والظفر مما يطول لنا فى طولهما من المصالح

لبعض الناس فى بعض الأوقات وكان جزهما مما يحتاج اليه فى بعض الاوقات لم يجعلا كسائر الاعضاء فى تألم الانسان بقطعهما بل جعل قص الاظفار سهلا عند الحاجة فانظر يابنى رعاك الله الى دقائق هذا الصنع الجليل وحسن معاملة المولى الرحيم لهذا العبد الكفور الا من عصمه الله تعالى باللطف الجميل !!!

ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل أو كثير من الجسد على هذه الحكمة .

وأكثر وما ذكرته له يابنى ما هو الا نزر يسير من بحر لاساحل له هذا فى جسد الانسان وحده اذا تتبعت عجائب الملك فى الارضين وسائر حيواناتها وأشجارها ونباتها ثم عجائب الملك فى السموات وملائكتها وعرشها وكرسيها ثم عجائب الجنة وسكانها ثم أهوال النيران وعظيم زبانيتها واختلاف أنواع العذاب لأهلها أطلعت على ما تتحير فيه العقول وتدهش لسماعه الألباب لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون هـذا وكل ما اطلع عليه جميع البشر من ذلك شئ يسير جدا الا بال له فى جنب ما غاب عنهم من ملك الله تعالى !!!

□ **قال الفتى** : لقد صدق الله تعالى «وفى أنفسكم أفلا تبصرون» ثم زدنى ... معرفة بالله !!! وانى لاكره أن أكون مسلما عادة وتقليدا ... وأحب أيمـا حب أن أزداد ايمانا بربى عقيـدة وتوحيدا !!!

● **قال الشيخ** : وحيا والا لم يكن بهذه الأوصاف التى سبق وجوبا !!!

وذلك يابنى معناه ومؤداه انه يجب لصانعك أيضا أن يكون حيا والا لزم ما ذكر وبيان الملازمة أن تلك الاوصاف السابقة وهى كونه تعالى قادرا أو ما بعده مشروطة عقلا يكون المتصف بها حيا

فلو قدر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء الشروط عند انتفاء شرطه لكن انتفاء تلك الاوصاف المشروطة محال وجوبا على ما سلف ايضاحه لوجوبها على ما تقدم فبقى شرطها وهو كونه تعالى حيا محـال ـ

□ **قال الفتى** ... وهو السميع البصير !!!

● **واستطرد الشيخ** : وسميعا بصيرا متكلما والا لا تصف لكونه حيا باضدادها واضدادها آفات ونقص وهى عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ الى من يكمله كيف وهو الغنى باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه على العموم !!! .

● **قال الشيخ** : بل ويجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكلما لأن كل حى قابل لصفة فانه لا يخلو عنها الا الى مثلها أو ضدها لما عرفت فيما سبق وسنعيده فيما يأتى من استحالة عرو القابل عن جنس المقبول ودليل أن كل حى قابل للاتصاف بهذه الصفات أو اضدادها امتناع اتصاف الموتى بها وصحة اتصاف الاحياء بها فالمصحح اذن لقبول هذه الصفات اما الحياة أو أمـر يلازم الحياة وأيا ما كان يلزم عليه قبول اتصاف كل حى بها فان لم يتصف الحى بكـونه سـميعا بصـيرا متكلما لزم أن يتصـف باضدادها . وهى كونه أصم أعمى أبكم لكن هذه الاضداد فى حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات ولكونها نقائص وهو جل وعلا منزه عن كل نقص نقلا وعقلا لأن الناقص يفتقر الى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه والحدوث والافتقار على واجب الوجود الغنى باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه مستحيلان على الضرورة ويلزم على تقـدير تلك النقائص أن يكون المخاوق المتصف بالكمالات اضدادها أكمل من الخالق وذلك مما لا يعقل .

□ **قال الفتى** : الله ربى جل وعلا .. وسبحانه من قائل «يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض الملك القدوس العزيز الحكيم» .

فهو المنزه عن كل نقص وهو العزيز وهو القوى الحكيم الذى يدبر شئون خلقه تدبيرا محكما !!

● **قال الشيخ** : والتحقيق الاعتماد فى هذه الثلاثة على الدليل السمعى لان ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم فى حقه بانه يجب الاتصاف باضدادها عند عدمها .

وذلك معناه ان الاعتماد فى ثبوت تلك الاوصاف على الدليل العقلى من كون تلك الاوصاف كمالات فيجب اتصافه بها والا لاتصف باضدادها فيكون ناقصا لانه قد فاته الكمال وفوت الكمال نقصان ضعيف لانه انما ثبت لتلك الاوصاف الكمال فى الشاهد ويلزم من كون الشيء كمالا فى الشاهد أن يكون فى الغالب كذلك الا ترى ان اللذة والألم فى الشاهد كمال وهما ممتنعان على الله تعالى لأنهما من عوارض الاجسام وذاته جل وعلا لم تعرف حتى يعلم ان هذه الأوصاف كمالات من حقه تعالى يصح اتصافه بها بحيث يلزم اذا لم يتصف بها أن يتصف باضدادها وانما تعرف من صفاته جل وعلا بالعقل مادلت عليه افعاله ـ فان لم يدل الفعل لجأنا الى السمع فان لم يرد وجب الوقف ولا شك ان السمع وارد فى هذه الصفات الثلاث فمنه فى اثبات كونه تعالى سميعا بصيرا قوله تعالى « اننى معكما اسمع وأرى » .

وكقوله تعالى « وهو السميع البصير » وكقوله جل وعلا « ألم يعلم أن الله يرى » وكقوله جل اسمه « الذى يراك حين تقوم »

واحتجاج ابراهيم عليه الصلاة والسلام فى نفى آلهية الأصنام فى قوله تعالى لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولو كان معبوده كذلك لم تتم له حجة وقد قال تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه واذا أثبت ان الاتصاف بهاتين الصفتين لا يتوقف عقلا على الاتصالات الجسمانية ودل التصريح بهما على انهما صفتا كمال

وجب اعتقاد ما دلت عليه الآية ولا محوج للتأويل لا عقلا ولا سمعا وحمل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ومع عدمها لا يجوز المصير اليه لما فيه من اثبات المشروط بدون شرطه فتعين البقاء مع تلك الظواهر وهكذا القول فى جميع ما ورد من أحكام الآخرة من كان ظاهره جائزا وجب اعتقاده الا يقل دليل على امتناعه واما دليل كونه تعالى متكلما من السمع فقال الامام الفخر أجمع الأنبياء والرسل على كونه تعالى متكلما قال ابن التلمسانى وقد اجمع المسلمون أيضا على ذلك الجملة وان اختلفوا فى تفسير الكلام فان قيل يرد على اثبات كونه جل وعلا متكلما بطريق السمع ان يقال ان قول الرسول لا يدل ما لم يثبت صدقه ولا يثبت صدقه الا بالمعجزة والمعجزة لا تثبت ما لم يثبت كون البارى متكلما فان دلالة المعجزة تتنزل منزلة قول الله تعالى لمدعى الرسالة صدقت وانت رسولى فان لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصدقا لرسوله فلو أثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لدار .

● **قال الشيخ :** قال ابن التلمسانى انه سؤال قوى وجوابه ان من ادعى أنه رسول الملك بمرأى من الملك ومسمع وقال آية صدقى ان يغير الملك فى عادته المألوفة ويفعل كذا ثم قال أيها الملك ان كنت صادقا فى دعواى فا فعل لى ذلك ففعل الملك ذلك على الوجه الذى طلبه والتمسه فيعلم جميع الحاضرين انه رسول وانه صادق وان كان فيهم من ينفى كلام النفس ويكفى فى العلم بتصديقه ايجاد الفعل الدال على ارادة تصديقه كما يدل التخصيص فى الأفعال على ارادة وقوعها على ذلك الوجه وقولهم ان المعجزة تتنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ولكن تتنزل منزلة المواصفة على قول يدل على ارادة ذلك كما يدل بعض الاشارة على ذلك والكلام المستدل على ثبوته لله تعالى بالسمع فى دعوى الاشعرية هو القول النفسى والنزاع فيه

لا فى العبارات الحادثة المتواضع عليها والأفعال كثيرا ما تدل على الارادة وان لم توضع لذلك نظرا الى العادات والمعجزة كذلك وقد احتج الاستاذ ابو اسحق على انه تعالى متكلم بانه سبحانه ملك ولا يتم الملك الا بأمر ونهى وبجواز تردد الخلائق بين أمر مطاع ونهى متبع وقال كل صفة جائزة لا بد وان تستند الى صفة ازلية والا استحال ما علم جوازه ويستحيل رد الأمر والنهى الى الارادة أو العلم وسائر الصفات غير الكلام النفسى على ما سيرد ايضاحه فى الرسالة الثانية عند اثبات صفة الكلام فى فصل صفة الله تعالى فيجب اثبات الله تعالى والطريقة الأولى تؤول الى نفى النقائص وقد عرفت ما فى الاستناد فى نفيها الى العقل والاعتراض على الثانية ان يقال لا مانع ان يكون هذا الجواز لتردد الخلائق بين أمر مطاع ونهى متبع يستند الى صحة أمر بعضنا الى بعض فان قيل يلزم عليه الدور أو التسلسل لانتقل الكلام الى الآمر منا الذى استند اليه المأمور المطيع له فانه يجوز أن يكون ذلك الآمر أيضا مأمورا مطيعا لغيره فان كان الغير مأموره لزم الدور والا لزم التسلسل — قلنا لا يلزم ذلك الا لو كان يجب ان يكون كل شخص آمرا ومأمورا اما مطلق الجواز فيكفى فى صحته ما سبق واحتج الاستاذ وهو من الفقهاء أيضا على اثبات الخبر لله تعالى بأن كل عالم يجد فى نفسه حديثا مطابقا لنفسه بالضرورة ولا معنى لكلام النفس الا ذلك واعترضه شرف الدين بن التلمسانى بأن اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل البارى جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لا يساند الخصم على تسليمه واخذ القضايا الكلية من المحسوسات والوجدانيات لا تتم الا باستقراء عادات واثبات احكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ عن القضايا العاديات اذن فالوجه الاعتماد على السمع ويرد لنا فى الرسالة الثانية لهذا المؤلف ان شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جل وعلا !!

□ **قال الفتى :** الله .. الله .. ما أحلى أن نستزيد معرفة بالله !!

● **قال الشيخ :** ولا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا لما نجده من الفرق الضرورى بين علمنا بالشىء حال غيبته عنا وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل !!

وأعلم يابنى ان العقلاء قد اختلفوا فى معنى هاتين الصفتين فذهب بعضهم ومنهم الجبائى وابنه الى أن معنى السميع البصير شاهدا أو غائبا هو الحى الذى لا آفة به وهذا معنى باطل فان الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات المتعلقة وسلب الآفة لا اختصاص له بغير من سلب عنه ولان الانسان يحس من نفسه كونه سميعا بصيرا .

والعدم لا يحس ولانه لو صح ذلك لصح ان يقال العالم والقادر هو الحى الذى لا آفة به ولم يقولوا به وذهب الفلاسفة الى أن معنى الرؤية تأثر الحدقة بسبب ارتسام صورة المبصر بها !! ولهم قولان احدهما أن المدرك لنا نفس المثال المنطبع وهو الشىء المطابق لما فى الخارج الخالى عن المادة والثانى ان المدرك لنا عين ذلك الشىء بواسطة المثال المنطبع فى الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك قالوا وأما السمع فان الصوت يتركب من الحروف والاصوات اذا صادفت الهواء الراكد فى الصماخ المجاور للعصبة المفروشة فى اقصى الصماخ الممدودة عليه كالجلد على الطبل حصل فيه طنين فتشعر به القوة المدركة المودعة فى تلك العصبة على رأى أو تؤديه الى الحس المشترك على راى والحس المشترك على هذا الرأى كحوض نصب فيه خمسة أنابيب وهى الحواس الخمس ولذا سمى مشتركا والنفس هى المدركة بواسطته كلوح تقرؤه .. وأما مذهب أهل السنة فعندهم ان السمع والبصر ادراكان لا يتوقفان الا على وجود

محل يقومان به واختصاص بعض الأشياء بالادراك فى حقنا انما هو باجراء الله عادته بخلق ذلك فيه أو عنده وحجتهم أن قبول المحل للأدراك نفسى له فلو اشترط فيه شرط لزم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال وقد اعترض الامام على من قال ان الرؤية بسبب الانطباع باننا نرى نصف كرة العالم وانطباع العظيم فى الصغير محال وهذا الالزام صحيح على من يقول ان المدرك المثال المنطبع لامطابقة الخارجى لا بالنسبة لمن يقول ان المنطبع واسطة الادراك ولزم الامام ايضا عدم رؤية الاطوال والعروض لاستحالة ارتسام هذه الابعاد فى نقطة الناظر واعتراضه ابن التلمسانى بانه أن أراد الانطباع بكيفية العظيم فهو فى معنى ما قبله وان أراد مطلق الانطباع لأن الناظر نقطة والنقطة لا امتداد لها فكيف يقطع فيها ما له امتداد فيقال انما يمتنع لو كانت كرة حقيقية بحيث لا يقابل البسيط منها الا نقطة اما اذا كان فيها انطباع مع استدارتها كالبيضة مثلا فلا مانع من انطباع المثال الصغير المطابق للكبير بحسب العادة ولزم الامام ايضا على القول بالانطباع فى السمع أن لا يعرف جهة الصوت وفيه الحروف لا تسمع الحروف وراء الجدار وفيه أيضا بحث هذا ما يتعلق بالسمع والبصر على مذهب الفلاسفة وقد ذهب ابو القاسم الكعبى وابو الحسن البصرى الى ردهما الى العلم بالمبصرات والمسموعات كالشهيد والخبير فانهما يرجعان الى تعلق العلم على وجه خاص وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة باننا اذا علمنا شيئا ثم أبصرناه وسمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية ولذلك مما يدل على ان الابصار والسماع مغايران للعلم والى هذه الحجة جاءت الاشارة فى أصل العقيدة بما سلف ايضاحه .

وقد اعترف شرف الدين بن التلمسانى فى هذه الحجة بأن مجرد التفرقة لا تتيح أن تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ولا أنهما

نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل النزاع ولا مانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقلتها فان البصر يتعلق بالهيئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك فى حال الغيبة ولذلك يقال ليس الخبر كالعيان ويقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين فعند الرؤية يكون العلم حاصلا بالقلب والعين وعند الغيبة يبقى فى القلب يخلق أمثاله ويعدم من العين .

وللشيخ أبى الحسن الاشعرى .. قولان احدهما انهما ادراكان يخالفان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم فى انهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشىء على ما هو عليه **والقول الثانى** انهما من جنس العلم الا أنهما لا يتعلقان الا بالموجود المعلوم والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمعيد وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك بما احتج به الفخر قال ابن التلمسانى وما ذكرناه من الاشكال وارد عليه ومن قال من المعتزلة انه سميع بصير لنفسه فهو يردها الى العلم وصار بعض المعتزلة الى أن البارىء جل وعلا بما يقول الظالمون علوا كبيرا لا يرى . كما انه لا يرى وهو قياس مذهبهم فى اشتراط اتصال الاشعة وانبعاثها من بقية مخصوصة والمقابلة أو ما فى حكمها فى الرؤية ... وسيأتى ان شاء الله فى الرسالة الثانية فى فصل الرؤية ابطال مذهبهم هذا والله المستعان .

□ **قال الفتى :** جل من صانع !!!

● **قال الشيخ :** وهكذا وبهذا يثبت كونه تعالى مدركا عند من أثبته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من أن التحقيق فى نفى النقائص الاعتماد على السمع وقد ورد فى السمع والبصر والكلام ولم يرد فى الادراك وجزم بعضهم بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالاجسام يعنى ويدخل فى العلم والحق انه لا يستلزمه وبالجملة مجموع ما فيه ثلاثة أقوال وأقربها الوقف كما قدمناه .

● **قال الشيخ شارحا :** والاشارة بهذا راجعة الى دليل كونه تعالى سميعا بصيرا وهو كونهما كمالين فى حق الحى زائدين على العلم للتفرقة الضرورية بين العلم وبينهما وهذا المعنى ثابت للادراك فيجب ثبوته عند من سلك هذا الطريق العقلى وقد قدمنا ما فى ذلك ويعنون بالادراك ادراك الملموسات والمشـمومات والمذوقات فقولى وبهذا يثبت كونه مدركا عند من أثبته معناه ان دليل الادراك عند القائلين به ان قالوا ان الادراكات المتعلقة بهذه الاشياء زائدة على العلم بها للتفرقة الضرورية بينهما كما سـبق قيل فى زيادة ادراك السمع والبصر على العلم واذا كانت زائدة على العلم لا يستغنى به عنها وهى كمالات وكل حى فهو قابل لها فاذا لم يتصف بها اتصف باضدادها واضدادها نقص لأن فيها فوت كمال والنقص فى حقه جل وعلا محال فوجب أن يتصف بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا لكن على ما يليق به تعالى من نفى الاتصال بالأجسام ونفى اللذات عن ذاته العلية والآلام . ولهذا اجمعوا أن لفظ الشم والذوق والحس لا يصح اطلاقه فى حقه تعالى لما يؤذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات وكل ذلك فى حق من تنزه عن الحدوث فى ذاته وصفاته محال وانما الادراك المتنازع فى اثباته فى حقه تعالى أمر وراء الشم والذوق والحس وليست هذه الثلاثة نفس الادراكات ولا لازما عقليا لها وانما هى فى حقنا أسباب عادية يخلق الله جل وعلا معها الادراك غالبا ويدل على أن الادراك أمر زائد عليها انك تقول شممت التفاحة فـلم أجد لها ريحا وكذا لمست وذقت فلم أجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لكان هذا اللفظ متناقضا ولما اعتقد بعض الملازمة العقلية بين الادراك وبينها وابهام ذلك منع أيضا اثبات هذه الادراكات له جل وعلا وجعـل الاحاطة بمتعلقاتها داخلا فى علمه تعالى والى هذا القول كانت

الاشارة بقولى وجزم بعضـــهم بنفيه أى بنفى الادراك المتعلق بالمشـمومات والمذوقات والملموسات يعنى ويستغنى عنه بالعلم وقولى لما رآه ملزما للاتصال . هذه حجة الباقى وقوله والحق انه لا يستلزمه أى الادراك لا يستلزم الاتصال بالأجسام لما عرفت أن الادراك أمر وراء الاتصال والاتصال شرط فيه بالنسبة الينا عادة لا عقلا وقوله والتحقيق فيه الوقف أى فى الادراك يعنى لا ندرى أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا فيترك الجزم بأحد الأمرين لعدم ظهور دليله وهذا القول مختار المقترح وأبن التلمسانى حجتهما هو أن التحقيق عندها فى نفى النقائص الاعتماد على الدليل السمعى وقد ثبت فى السمع والبصر والكلام كما بينا ، ولم يثبت فى هذا الادراك فوجب الوقف عن اثباته ونفيه .

□

□

□

الرسالة الثانية

الصفات السبع

□ **قال الفتى للشيخ :** لقد أوضحت وأفصحت وأبنت وبينت وشرحت لنا صدورنا ... وما ذكرته لنا جعلناه سراجنا ونورنا ... فهل أن تزدنا ... من زادك !!!

● **قال الشيخ :** متابعا لما قبله ومما جاء سرده فى الرسالة الأولى ...

أعلم يابنى أنه يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى فيكون قادرا بقدره ومريدا باراده ثم كذلك الى آخرها .

□ **قال الفتى :** وما الذى تعنيه يا سيدى بالأوصاف السبع .

● **قال الشيخ :** يعنى بالأوصاف السبع ما ذكر قبل من كونه تعالى قادرا ثم كذلك الى متكلما وانما لم يعدها ثمانية بزيادة كونه مدركا لما رأى من التنازع فى هذه الصفة الثامنة ولما نقل أن التحقيق فيها الوقف واما كونه قديما وباقيا فقد تقدم ما فى ملازمتهما لصفتى القدم والبقاء .

واستطرد الشيخ ـ فقال وأعلم يابنى أن هذه الصفات السبع التى فرغ من برهان ثبوتها تسمى لاجل ملازمتها معانى أخرى هى علل لها صفات معنوية وأحوالا معنويا نسبة الى المعانى التى هى عللها ككونه قادرا علته القدرة وكونه عالما علته العلم وهكذا الى آخرها . وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعانى فالمعنوية صفات ثابتة للذات لاتتصف بوجود ولا عدم معللة بمعنى قائم بالذات وعللها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكما وهو تلك الصفة المعنوية هذا كله على القول بصحة الواسطة بين

الوجود والعدم واما على القول بنفيها فليس ثم الا الذات وصفات المعانى الوجودية ولا معنى عندهم لكونه عالما وقادرا الا قيام العلم والقدرة فلا حال عندهم لا معنوية ولا نفسية وبالجملة فالمتكلمون على فريقين :

١ — فريق ينفى الحال .

٢ — وفريق يثبتها

وحقيقة الحال صـــفة اثبات لا تتصف بالوجـــود ولا بالعدم فالقائلون بنفى الأحوال كالشيخ أبى الحسن الاشـــعرى وكثير من المحققين ليس عندهم من الصـــفات الا صـــفات المعانى والقائلون بثبوت الحال كالقاضى وامـــام الحرمين يقســـمون الصـــفات ثلاثة أقسام :

١ — نفسية .

٢ — معنوية .

٣ — معانى .

ووجه الحصر أن المتحقق اما أن يتحقق باعتبار نفسه أو باعتبار غيره الأول الموجود والثانى الحال وهو اما أن يكون الغـــير الذى تحقق به ذات موصـــــوفة أو معنى يقوم بموصـــوفة الأول الحال النفسية والثانى الحال المعنوية وقد جعلها بعض المتأخرين ستة أقسام ضم الى هذه الثلاثة ثلاثة أخرى وهى :

١ — السلبية .

٢ — العقلية .

٣ — الجامعة لجميع الأقسام .

ولهم فى تعريف هذه الاقسام عبارات .

● **أما الصفات السلبية** فقالوا انها عبارة عن كل ما يمتنع أن يوصف به البارى جل وعلا — والتحقيق أنها عبارة عن نفى كل ما يمتنع الى آخره . وذلك كسلب الشريك والجسمية والعرضية ونحو ذلك وقد تكون بعض السلوب جائزة فى حقه تعالى ومنهم من يعبر عنها بالحدوث وذلك كعفوه تعالى وحلمه بعد الجناية فانه عبارة عن اسقاط العقوبة مع تحقق الجناية .

● **وأما الصفات النفسية** فهى عبارة عن كل حال ثبت للذات غير معللة وقيل بل هى كل صفة اثبات للذات من غير معنى زائد على الذات — وقيل كذلك هى كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفائها مع بقاء الذات الموصوفة بها وهى فى الحقيقة راجعة الى شىء واحد ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود ازليا ابديا وفيه نظر — والتحقيق رجوع هذه الصفات الى السلب وقد سبق ذلك .

● **والمحققون** يرون أن الصفات النفسية لم يعرف منها شىء ولو عرفناها لكنا عرفنا الذات ولا يعرف الله الا الله .

وأما الصفات المعنوية فهى عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات وقيل هى كل صفة لازمة للذات لاجل معنى قائم بالذات .

وأما صفات المعانى فهى عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة لها حكما وقيل هى المعانى الموجبة للاحوال فبين المعانى والمعنوية تلازم عند أهل السنة تلازم العلة ومعلولها —

وأما صفات الافعال فهى عبارة عن صدور الاثار عن قدرته وارادته جل وعلا .

واما الصفة الجامعة لجميع الأقسام فهى عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستة ـ ومثال الصفات المعنوية كونه قادرا مريدا حيا الى آخرها ومثال صفات المعانى العلم والقدرة والارادة والحياة الى آخر الصفات السبع أو الثمانى ـ ومثال صفات الافعال خلق الله جل وعلا ورزقه واحسانه ومنهم من يمثلها بالاسماء الدالة عليها كالخالق والرازق والمحيى والمميت ـ ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك .

ومن المحققين من يقسم صفات البارى جل وعلا باعتبار آخر غير ما سبق الى قسمين :

أولا ـ اضافات لا وجود لها فى الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة وهى متغيرة ومقبولة .

ثانيا ـ حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة وهذه قديمة لا تتغير ولا تتبدل .

□ **قال الفتى** ـ وما الذى تعنيه بتلازمهما فى الشاهد .

● **قال الشيخ** ـ وأما لتحقق تلازمهما فى الشاهد وأما لأنها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشىء الواحد ذاتا معنى محال لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد وان يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه وذلك جمع بين متناقضين وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفى الاحوال واصل ذلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة .

□ **قال الفتى للشيخ** : زدنى انار الله طريقك .

● **قال الشيخ** : اعلم يابنى أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالم القادر الحى المريد فى الشاهد عالم يعلم ـ وقادر بقدرة ـ ومريد

بارادة ــ وحى بحياة ــ الزمهم أهل السنة رضى الله تعالى اعتبار الغائب بالشاهد ــ قالوا والجميع بين الغائب والشاهد يفتقر الى جامع والاجــر الى التعليل والتشبيه وعنوا بالشـــاهد الحــادث وبالغائب القديم ــ وقيل المراد بالشاهد ما علمناه ، وبالغائب ما لم نعلمه ــ قالوا والجوامع أربعة .

● **أولا :** جمع بالحقيقة كقولهم العالم شاهدا من له العلم أو ذو العلم والبارىء عالم فله علم وهذه عمدة من ينفى الأحوال .

● **ثانيا :** الجمع بالدليل كقولهم الأحكام شاهدا دليل فى العقل على أن لفاعله علما به والبارى تعالى محكم متقن لافعاله فدل على أنه له علما .

● **ثالثا :** الجمــع بالشرط كقولهم البارىء تعالى مريد وكل مريد قاصد لفعله والقصد مشروط بالعلم فالبارىء تعالى له علم والا اثبت المشروط بدون الشرط .

● **رابعا :** الجمع بالعلة وهو عمــدة من يثبت الأحوال كقولهم العلم والعالمية متلازمان والعالمية مترتبة على العلم وقد ساعدتهم على اثبات العالمية غائبا فيلزم من اثبات العالمية العلم ــ فان التلازم ثابت بينهما من الجانبين ــ فلو صح وجود عالمية ولا علم لصح ثبوت علم ولا عالمية ــ ولا يقولون به والى هذا البرهان بهذا الطريق وهو طريق التلازم أشرت بقولى اما لتحقق تلازمهما فى الشاهد أى تلازم الأوصاف السبع المعنوية وصــفات المعانى وقد عرفت فيما مضى تفسيرها ــ وأما قولى لتحقق يتعلق بالفعل من قولى قبل تلازمهما معان وقولهم أن الأحكام انما عللت فى الشاهد لجوازها والجــواز منتف فى أحكامه تعالى الزام منهم لعكس الدليل ــ وهو لا يلزم

وابطال لعكس العلة وهو لازم فان الجواز فى الشاهد دليل على تعليق الأحكام المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه فى سبق الغائب عدم المدلول الذى هو التعليل لانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعانى علل للصفات المعنوية فيلزم من عدمها لانه يلزم من عدم العلة عدم المعلول وهم قالوا بعدم لزوم ذلك لأنهم نفوا أن حق الغائب صفات المعانى واثبتوا معلولاتها وهى الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول .

وأما قولى واما لانها لو ثبتت بالذات فهو دليل آخر على اثبات الصفات وتقريره أن يقال لو ثبتت تلك الأوصاف السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما حياة الى آخرها وبيان الملازمة أنه قد تقرر أن الاشتراك فى الاخص الذاتى يلزم منه الاشتراك فى الاعم الذاتى كالاشتراك فى الناطقية مثلا يوجب الاشتراك فى الاعم الذاتى وهى الحيوانية وذلك عن حقيقة الانسان فيلزم ان المشارك للانسان فى الناطقية يكون انسانا وقد ثبت للذات العالمية فى مسألتنا خاصية العلم من التعاق بالمتعلقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تأتى وجود الممكنات بها فيلزم اذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها أن تكون هى نفسها علما قدرة على الضرورة ولا يخفى عليك اجراء الالتزام فى باقى الصفات السبع وهذا على أصل المعتزلة الزم فان الاشتراك فى الأخص يوجب عندهم الاشتراك فى الاعم اذ هو علة له ونحن نقوله بلازمه لا أنه علة له — وبالجملة فيلزم على كلا القولين ان الذات التى ثبت لها فى نفسها خواص تلك المعانى يجب أن تكون نفس تلك المعانى .

وأما بيان بطلان التالى وهو لزوم أن تكون الذات عين تلك المعانى فاليه اشرت بقولى لانه يلزم ان يضاد وان لا يضاد الى آخره

وذلك يعنى أنه يلزم على كون الذات نفس المعنى لوازم كلها مستحيلة احدها كون الذات ضدا للشيء غير ضد له وذلك أن الذات اذا كانت نفس العلم يلزم ان تضاد الجهل مثلا لأنها علم والعلم يضاد الجهل وان لا تضاده لانها ذات والذات لا تضاد والجهل ولا غيره لأن التضاد من خواص المعنى ولا تتصف به الذات وانهم مثل هذا فى القدرة والارادة وباقى الصفات الثانى من اللوازم وجود المحل وعدم وجوده وذلك أن المعنى ملزم اوجود المحل والذات ملزمة لعدمه فاذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميهما المذكورين لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه الثالث من اللوازم اتحاد الوجودين بل الوجودات أى صيرورتها وجودا واحدا لأن الذات اذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك الصفات أى صار الجميع وجودا واحدا وقد قدمنا برهان استحالة اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالته فى حقه تعالى وذلك لان الشيء لو اتحد بغيره أى صار معه شيئا واحدا لم يخل اما أن تنعدم حقيقة كل واحد منهما أو توجد أو تنعدم حقيقة أحدهما دون الآخر والاقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم اليها يكون باطلا ضرورة اذ انحصاره فى أقسام كل واحد منها باطل .

أما بطلان انعدام الحقيقتين فلأنه يلزم أن يكون الموجود غيرهما واتحادهما يمنع من ذلك وأما بطلان وجودهما معا فلأنه يوجب أن يكون الموجود اثنين والاتحاد يوجب أن يكون الموجود واحدا لا اثنين .

وأما بطلان وجود أحدهما دون الآخر فلأن الاتحاد يقتضى تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعدد لا عدم أحدهما وبقاء الآخر ويلزم أيضا على الاتحاد فى تلك الصفات اجتماع لوازمها المتنافية فى شيء واحد فان بعضها يتعلق وبعضها لا يتعلق وبعضها يؤثر وبعضها لا وبعضها يضاد

ما لايضاده الآخر وبالجملة فاتحاد الشيء مع غيره مما لا يعقل مطلقا والى الأول من هذه اللوازم أشرت بقولى لانه يلزم أن تضاد وأن لا يضاد والى الثانى أشرت بقولى وأن يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه والى الثالث أشرت بقولى وان يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا ـ وقوله أصل تلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة ـ يعنى أن مبنى الكلام فى منع اجتماع خاصيتى الصفتين أو الصفات لشيء واحد على هذه المسألة المشهورة وذلك ان العقلاء اختلفوا هل يجوز أن يكون خاصيتا عرضين مختلفين ثابتين لذات واحدة كسواد هو حلاوة لاجتماع خاصيتى السواد والحلاوة أم لا فالذى احال ذلك وهو الحق الذى لا مرية فيه طرده فى الصفات الأزلية .

ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة أنه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد فان السواد لا يضاد الحلاوة ويضاد البياض والحلاوة لا تضاده فاذا اجتمعت الخاصتان لذات واحدة ثبت التضاد وانتفاؤه وذلك محال قال المقترح وأعلم أن مسألة سواد حلاوة انما تلزم على مذهب من قال بثبوت الاحوال أما من نفاها وقال اخص وصف الشيء وجوده فمحصل القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة أن يكون الوجود واحدا وذلك محال أيضا وهذا كله يطرد فى الصفات الأزلية فلو ثبت لشيء واحد خاصية القدرة والعلم للزم منه أن يضاد الجهل وان لا يضاده وذلك محال ويلزم أن يكون الوجود وجودان واحدا وهو محال .

□ **قال الفتى :** الله الله ما أحلى . ما تقوله أصلا وما أسمى ما ترويه شرحا .

● **قال الشيخ :** متـابعا ..

قالوا ويلزم من وجودها تعليل الواجب وذلك مستلزم جوازه قلنا معنى التعليل هنا التلازم لا افادة العلة معلولها الثبوت ـ

□ **قال الفتى :** وما شرح ذلك الاصل أو تلك القاعدة التى تقول بها ..

● **قال الشيخ :** تريد الشرح فأقول لك لقد احتج القـائلون بنفى الصفات بأنها لو وجدت للزم تعليل الواجب والتالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة ..

وأما بطلان التالى فلأن الواجب لو علل ـ لكان ممكنا من حيث أن ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غـيره فيكون له العدم باعتبار ذاته بمعنى انه لو خلى وذاته لم يكن الا معدوما وهو حقيقة الممكن والامكان ينافى الوجوب لا محالة وأيضا فالبارىء جل وعلا لا يتصف بصفة ممكنة فاذن كون الشىء واجبا لا يجامع كونه معللا أجـاب الائمة ائمتنا رضى الله تعـالى عنهم بمنع الاستثنائية وذلك لان التعليل اذا أطلق فى صفات البارى تعالى على القول بثبوت الاحوال فليس معناه الا التلازم أى هذه الصفة الواجبة له تعالى كالعلم مثلا تلائم صـفة أخرى واجبـة له جل وعلا تسمى حالا كالعالمية مثلا وليس معناه أن صفة العلم الحادثة العالمية الثبوت بعد أن كانت معدومة والا لزم سبق العلم على العالمية ضرورة سبق المؤثر على أثره ويلزم أيضا اتصافه تعالى بالحوادث وذلك كله محال واذا رجع التعليل الى معنى التلازم لم يلزم منه تأثير العلة فى معلولها لان التلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لاحدهما فى الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا كما نقول ارادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلازم كلامه ويلازم عالميته على القول بأن العالمية حال ثابتة

وقس على هذا والى هذا الجواب أشرت بقولى قلنا معنى التعليل الى آخره والتقيد بالظرف فى قول معنى التعليل هنا الاشارة الى ما لاصحابنا من الاختلاف فى معنى تعليل الاحوال المعنوية فى الشاهد وذلك لانهم قد اختلفوا اذا خلق الله فى ذوات الجواهر علما مثلا ولزم ذلك العلم ثبوت عالمية على القول بثبوت الحال فهل الصانع تعالى فعل المعنى والحال اللازمة وانما فعل والمعنى الملازمته الحال وعدم تعقلها بدونه هو الذى أفاد ثبوت الحال فذهب المحققون الى الأول وهو الحق الذى لا شك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما فى طرفى النفى والاثبات لا أزيد .

واما من قال من المتكلمين ان الفاعل يفعل المعنى والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا فقوله فى ذلك باطل قطعا لأن تلك العلة أن أثرت فى ثبوت الحال مع التقدم لزم تأخر المعلول عن علته بالزمان وهو محال وان أثرت فى الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ولزم التحكم اذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهى أفادت ثبوت الحال بالاولى من اسناد ثبوت الحال للفاعل وهى أفادت ثبوت تلك العلة بل طلب الحال للمعنى أقوى من طلب المعنى له لان الحال لا تعقل متميزة الا باعتبار معناها بخلاف العكس فان أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها اصلا قيل لهم لا ملازمة بين كون الشيء أصلا وكونه مؤثرا وانما يصح التأثير لمن وجبت له صفات الألوهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوجدانية الى غير ذلك من الصفات التى لا تليق الا بالله جل وعلا ، ولو كان كون الشيء أصلا لغيره يقتضى استقلاله باثبات غيره الملازم للزم ان يكون تعالى انما أوجد الجواهر وهى

تستقل بايجاد الاعراض وذلك معلوم البطلان وبالجملة فهذا القول باطل وعلى تقدير صحته فأنما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هى واحوالها فأمكن أسنادها الى مؤثر وأما صفاته جل وعلا فكلها واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء اذ الوجوب نفى قبول الانتفاء وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا فى ذلك تحقيق قدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتضى أصلا فلا معنى للتعليل ان أطلق فيها الا التلازم وظاهر كلام المقترح ان الخلاف جار أيضا فى تعليل الواجب فانه قال فى تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التى ثبت تقريرها من قال بأن التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد تلازم الواجبان ولا منافاة ومن قال بأن المعنى يوجب قال الحكم لا يجب الا باعتبار وجوب معناه ـ فانا قلنا انه لا يعقل متميزا الا باعتباره ولا يثبت فيه أختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته وانما يثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفى ما باعتباره وجب ـ وحاصل جوابه أن الامعان الذى الزمته المعتزلة فى تعليل الاحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين فى معنى التعليل لان الممكن هو الذى يقبل العدم لذاته وأحكام البارى تعالى لا تقبل العدم لذاتها أما على القول الاول فى معنى التعليل فظاهر واما على الثانى فلما كانت لا تعقل الا بمعانيها فوجوب معانيها وجوب لها فكأنها معها ذات واحدة اذ لا ذات للأصول متميزة حتى يقال أنها ذات تقبل العدم فى ذاتها وانما استفادت لوجوب من غيرها فتكون ممكنة ـ والحاصل أن التعليل فى صفاته تعالى بمعنى افادة الاثبات عن عدم لا يصح باجماع أهل السنة بل باجماع المسلمين .

□ **قال الفتى :** ... اللهم انا نعوذ بك برضاك من غضبك وأن تثبتنا على طريق معرفتك .. ويا سيدى الشيخ .. ستجدنى لما تقول مستمعا ولما تفيض من شرح واعيا !!!

● **قال الشيخ :** متابعا ..

قالوا لو وجدت للزم تكثر القديم بهـا والاجماع أن القـديم واحـد قلنا الموصوف لا يتكثر بصفاته بدليل أن الجوهر الفـرد يتصف بصـفات عـديدة وهو واحد ومعنى الاجماع أن الموصوف بصفات الالوهية واحد .

□ **قال الفتى :** وما الذى تعنيه بقولك للزم تكثر القديم بها .

● **قال الشيخ :** وهذه شبهة أخرى للملحدة قالوا لو كانت صفات البارى تعالى معانى موجودة لكان معه تعالى فى الازل قدماء وهو معنى قولى للزم تكثر القديم بها والملازمة ظاهرة لان صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث واما بطلان التالى فالاجماع على أن القديم واحد والجواب منع الملازمة ان أردتم بتكثر القـديم تركبه وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات فان كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها أنه كثير لا لغة ولا عرفا ولا عقلا الا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة وان اتصف بصفات عديدة وان أردتم بتكثر القديم وجود معناه فى أكثر من حقيقة واحدة منعنـا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذى نقلتم على ان القديم واحد يجب أن يكون معناه أن الأزلى الموصوف بصفات الالوهية جـل وعلا واحد لا ثانى له لا أن معناه أن حقيقة القـدم لا تثبت الا لشىء واحد من غير نظر الى كونه موصوفا أو صفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه وعلى ماذكرتموه فأزيلوا الاشتراك من اللفظ الذى لستم به وقولوا الامة مجمعة على انه لا صـفات له فلا تجدون حينئذ الى صحته سبيلا وكيف يصح ان ينعقـد اجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافة واعلم ان هذه الشبهة هى التى غـرت الفلاسـفة حتى انكروا جميـع الصفات

وغرت الامام الفخر حتى قال ما قال والله يهـدى من يشـاء الى سواء السبيل .

□ **قال الفتى :** وقل ربى زدنى علما .. وأريد منك يا شيخى الجليل ان تواصل شرحك ..

● **قال الشيخ :** قالوا لو وجدت للزم تعدد الالهة لمشاركتها له فى أخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب الاشتراك فى الاعم قلنا ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون صـفة نفسية عن أن يكون أخص ..

□ **قال الفتى :** ولعلها شبهة أخرى لهم ..

● **قال الشيخ :** شارحا لمـا أورده من أصل سابق وهـذه شبهة أخرى لهم وتقريرها أنهم قالوا لو كان له تعـالى صفة موجودة للزم تعدد الالهة والتالى معلوم الاستحالة فالمقـدم مثله وبيان الملازمة أن الصفة الموجودة له تعالى لا تكون الا قـديمة لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث وأخص وصف البارى جل وعلا القـدم لانفراده تعالى به والاشـتراك فى الاخص يوجب الاشتراك فى الاعم فيلزم أن تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة للبارى تعالى فى سائر صفاته فتكون عالمة قادرة مريدة حية الى غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة الها فقد لزم من وجود الصفة تعدد الاله وأيضـا اذا كفرت النصـارى باثباتهم الاقانيم الثلاثة وهى الذات والحياة والعلم فأنتم الذين اثبتم ذلك وزيادة أولى بالتفكير والجواب منع الملازمة فان القـدم لا يكون أخص وكيف وهو سلب لانه عبارة عن نفى سبق العدم ونفى هـذه الاضافة سلب لا محالة والبارى جل وعلا موجود واخص وصف الموجود لا يكون عـدما لأن الاخص مقوما للشىء والشىء لا يتقـوم بنقيضه الذى هو العدم .

وبالجملة فالاخص لا يكون الا وصفا ثابتا ذاتيا وليس أيضا كل ذاتي أخص فان الحيوانية ذاتية للانسان وليست أخص وصف بل الاخص هو الذاتي الذى به تقومت الماهية وامتازت عن غيرها كالنفس الناطقة للانسان مثلا فاذا كان الوصف سلبيا فبينه وبين الاخص مراحل والى هذا أشرت بقولى فى العقيدة ممنوع ان القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون اخص اى لم يثبت للقدم أول مراتب الاخص وهو الثبوت فكيف يثبت له أعلاها وهو الاخصية وفضلا مصدر فعل محذوف أى فضل فضلا بمعنى بقى وضميره يعود على المنع أو على النفى الذى فهم مما قبله لانه انما يقع متوسطا بين نفى واثبات لفظا نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه أو معنى نحو تقاصرت الهمم عن أدنى العدد فضلا عن أن تترقاه أى لم تبلغه فضلا عن الاخصية والقصد فيه استبعاد الادنى أعنى ما دخله انتفى بمعنى عدده بعيدا عن الوقوع كالنظر الى الفقير وبلوغ الهمم فى المثالين واستحالة ما فوقه أعنى ما دخلته عن المعنى عده بمنزلة المحال الذى لا يمكن وقوعه كالاعطاء والترقى فيهما وهو من قولهم انفقت الدراهم والذى فضل منها كذا أى بقى فالمعنى فى المثالين انتفى العطاء بالكلية والذى بقى منه عدم النظر وانتفى الترقى وبقى التقاصر والمعنى فى تركيب العقيدة انتفت فى القدم الاخصية وبقى منه عدم الثبوت والاحسن انه لا محل لهذه الجملة وان جعلها بعضهم حالا ومن الخطأ فى حل هذا التركيب ما يقال أن فضلا بمعنى تجاوزا وان المستبعد فى المثالين هو عدم النظر وقصور الهمم قاله التفتازانى فى حاشيته على الكشاف واما قولهم كفرت النصارى باثباتهم الذات والعلم والحياة فخطأ اذ لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات ذلك بل باثباتهم آلهة ثلاثة على ما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة — وقد قدمنا شرح مقالتهم التى لا يرضى بها مميز

من الصبيان فضلا عمن فوقه وفى معنى شبهة المعتزلة السابقة وهى الزام الاشتراك فى الاعم لاجل الاشتراك فى الاخص الذى هو القدم احتجاجهم انه لو كان الله تعالى علم لكان علمه يتعين بعين ما يتعلق به علمنا .

واخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين والاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم فيجب اذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا فيلزم اما قدمهما واما حدوثهما وكلاهما محال والجواب أن هذا مشترك الالزام لانه يلزمهم مثله فيما اثبتوه لله تعالى من العالمية فان عالميته تعالى اذا تعلقت بالمعلوم المعـين وتعلقت عالميتنا به لزمهم عـين ما الزمونا وهذا جواب جـدلى والجـواب الحق أن الاشتراك فى الأخص انما يستلزم الاشتراك فى الاعم الذاتى والحدوث والقـدم ليسا بذاتيين لعـدم توقف فهم الماهية عليهما فانا نتعقل العـلم مع الذهول عن كونه قديما وحادثا ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على أنه قديم أو حادث .

□ **قال الفتى :** وماذا فى قولهم ان الاشتراك فى الأخص يوجبه الاشتراك فى الاعم .

● **قال الشيخ متابعا :** ثم الايجـاب للاخص فى باب التماثل ممتنع اوجود الاشتراك فى الاعم مع انتفائه فى الأخص !!!

وأخذ يشرح الشيخ ذلكالذى ساقهكأصل قالـوهذا اعتراض على المعتزلة فى قولهم أن الاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الاعم أى هو علة له ولهـذا قالوا حقيقة المثلين هما المشتركان فى الأخص واشتراكهما فى الاخص علة لاشـتراكهما فى الاعم وتقرير الاعتراض عليهم أن الاشتراك فى الاخص لو كان موجبا للاشتراك فى الاعم أى علة له كما زعموا لما وجـد الاشـتراك فى الاعم بدون

الاشتراك فى الاخص لاستحالة وجود المعلول بدون علته لكن التالى باطل فالمقدم مثله ودليل بطلانه أن الفرس والانسان مشتركان فى الأعم الذاتى وهى الحيوانية وليسا مشتركين فى الاخص كالناطقين والصاهلية وكذا البياض والسواد يشتركان فى اللونية وهى ذاتى أعم ولا يشتركان فى الأخص وهى السوادية والياضية وانما الواجب أن يقال الاشتراك فى الأخص الذاتى ملزوم للاشتراك فى الاعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كالاشتراك فى الناطقية التى هى للانسان أخص فانه يلزم منه الاشتراك فى الاعم الذى هو الحيوانية ولا يلزم من وجود الاشتراك فى الاعم الذاتى كالحيوانية للانسان مثلا وجود الاشتراك فى الأخص كالناطقية له اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم والحاصل ان الذى تنكره عليهم جعلهم الاشتراك فى الأخص علة للاشتراك فى الاعم أما كونه ملزوما له فمما لا شك فيه .

● **وقال الشيخ** : ثم نقول يتعين ان تكون هذه الصفات كلها قديمة اذ لو كان شىء منها حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث ودليل حدوثه طريان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة وقد تقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم .

● **وتابع الشيخ شارحا ... فقال : ــ**

ولما فرغ من اقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع فى اثبات أحكام واجبة لها فمن ذلك القدم ودليل وجوبه لكل ما يتصف به تعالى أنه لو كان شىء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه والتالى باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالمقدم مثله وبيان الملازمة ما أشرنا اليه فى أصل العقيدة من أنه لو كان شىء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما عرفت فيما مضى

وسنعيد أيضا برهانه فيما بعد من أن القابل للشيء لا يخلو عنه أوعن ضده وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها وهو معنى قولى وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة أى ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة اذ لو كان هو قديما ووصفه الملازم له حادثا لكان مفارقا اوصـــفه اللازم كيف وقد تحقق أنه لا يفــارقه وأما قولى ودليل حـــدوثه طريقان عدمه فهو جواب عن ســؤال مستشعر من قولى الزم أن يعري عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث وتقريره أن يقال لا نسلم أنه او كان شيء من صـــفاته تعالى حادثا للزم حدوثه قولكم لأنه لا يعرى عنه أو عن حذه الحادث تمنع أن ضده حادث بل يجــوز أن يكون قديما فحينئذ انما يلزم أن لا يعرى عن ذلك الحادث أو عن ضده القديم وذلك لا يستلزم حدوثه لأنه لم يلزم اذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عروه عن جميع أوصافه لفرض القدم فى بعضها وهو اضداد تلك الأوصـــاف الحادثه وجوابه أنه يلزم من تقدير الحدوث لصـــفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا ويستحيل أن يكون قديما وذلك لانه لو كان قديما لما طرأ عدمه لما عرفت من استحالة عـــدم القديم فاذا لا يمكن الاتصاف بصـــفة حادثة الا وضـــدها أو مثلها اللذان سبق الاتصـــاف بهما ثم طرأ عدمهما حادثان ضرورة لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه وهـــذا معنى قولى ودليل حدوثه أى حدوث هذا الوصف الحادث طريان عدمه يعنى بدليل الانصاف بهذا الوصف الحادث اذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضده الذى اتصف به قبل والا اجتمع الضدان وقوله لما علمت من استحالة عدم القديم بيان لكون طريان العدم على الضد دليلا على وجوب حدوثه وأستحالة قدمهوقوله وقدتقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم يعنى تقدم له فى الدليل

الثانى لحدوث العالم حيث استدل على حدوثه بحدوث صفاته
اى فلو كان شيء من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كما دل
حدوث صفات العالم على حدوثه اذ وجه الدلالة واحد و لدليل

يجب طرده فيستحيل أن يوجد فى موضع ولا يدل على مدلوله .

□ **قال الفتى :** انما يتم ذلك اذا وجب أن القابل للشيء لا يخلو
عنه أو عن ضده ولم لايقال بجواز خلوه عنهما معا مع قبوله لهما لجاز
أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات اذ القبول لا يختلف لانه
نفسى والا لزم الدور أو التسلسل وخلو القابل عن جميع ما يقبله
من الصفات محال مطلقا فى الحادث لوجوب اتصافه بالاكوان
ضرورة وفى القديم وجوب اتصافه بما دل عليه فعله كالعلم والقدرة
والارادة ولو فرضت حادثة للزم الدور او التسلسل لتوقف
احداثها عليها !!

وشرح الشيخ ذلك فقال : —

هذا اعتراض آخر على الملازمة فى قولنا كان شيء من صفاته
تعالى حادثا للزم حدوثه وتقريره أن يقال لا نسلم ملزوميه حدوث
الصفات لحدوث الموصوف قولكم لانه لا يعرى عنها أو عن اضدادها
الحادثة دعوى قولكم فى بيانها لان الموصوف بها قابل لها والقابل
للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده غير مسلم وما المانع أن يقال بجواز
خلو القابل للصفة عنها أو عن ضدها ويكون قديما عاديا فى الازال
عن جميع أوصافه الحادثة التى يقبلها ثم يتصف بها أو ببعضها
فيما لايزال فلا يلزم حينئذ من اتصافه بالحوادث حدوثه لما ذكرنا
من صحة مفارقته لجميعها وجوابه أن قبول كل ذات لما تتصف به
من الصفات لا يكون ابدا الا نفسيا لتلك الذات أى لا يجب لها
ذلك القبول ما دامت الذات غير معلل بمعنى .

والدليل عليه أنه لو لم يكن القبول نفسيا للذات بل كان يطرأ
عليها بعد أن لم يكن لتوقف فى طروه على الذات على قبولها أياه

فسيكون قبول هذا القبول صفة للذات طاريا أيضا عليها فيحتاج في طروه على الذات الى قبولها أيضا له فان كان القبول الأول لزم الدور وأن كان قبولها آخر غيره نقلنا الكلام اليه أيضا ولزم التسلسل والى هذا .شرت بقولى لانه نفسى والا لزم الدور أو التسلسل واذا ثبت ان القبول نفسى للذات لزم أن تكون نسبة جميع صفاتها اليها قبولا واتصافا نسبة واحدة فلو جاز خلوها عن بعض اجناس صفاتها التى تقبلها لجاز خلوها عن جميع تلك الاجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلو الذات عن جميع القديم فخلوها عن بعض اجناس صفاتها التى تقبلها محال واما استحالة الخلو عن الجميع فى حق الحادث فلانا نعلم على الضرورة استحالة عرو الجوهر عن جنس الاكوان وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب أن لا تعرى عن سائر أجناس الأعراض التى تقبلها واما فى حق القديم جل وعلا فلانا نعلم قطعا استحالة عروه عما دل عليه فعله من العلم والقدرة والارادة والحياة اذ لو انتفت فى حقه هذه الصفات لاستحال أن يوجد فعلا من أفعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها وهو محال على الضرورة واذ استحال عروه عن هذه الصفات لزم استحالة عروه عن سائر الصفات التى يقبلها لما عرفت من وجوب استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها واذا ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى وبين جميع صفاته التى يتصف بها لزم أن تكون كلها قديمة اذ لو كان شىء منها حادثا والفرض أنه لا يمكن أن يعرى عن صفة من صفاته تعالى لزم أن يكون وجود ذاته حادثا لكن الحدوث على ذاته تعالى مستحيل — وذلك لما عرفت من وجوده قدمه ففرض الحدوث فى صفة من صفاته تعالى مستحيل فبهذا تعرف ان استحالة عرو القابل عما يقبله من

الصفات قاعدة يثبت لنا بها مطلبان أحدهما فى الشاهد وهو حدوث العالم لانه لما قام البرهان على حدوث صفاته عرفنا منه حدوث ذاته لما علمنا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات ـ والثانى فى حق الغائب وهو وجوب القدم لجميع صفاته تعالى وذلك لأنه لما قام البرهان على وجوب قدمه جل وعلا عرفنا منه وجوب القدم لكل صفة من صفاته تعالى لما علمنا أيضا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات ـ والحاصل أنه لما انعقد التلازم بين كل ذات وبين كل أجناس مقبولها من الصفات صح أن يستدل بما علم من حدوث أحدهما على حدوث الآخر كما يستدل بما علم من قدم احدهما على قدم الآخر .

وقولنا أى قول الشيخ فيما سلف ـ ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف أحداثها عليها هذا يابنى جواب عن سؤال استشعرت وروده وتقريره أن يقال ما ذكرتم فى حق الحادث من استحالة عرو الجواهر عن بعض ما تقبله وهو الاكوان فيلزم أن لا تعرى عن سائر ما تقبله مسلم لأن استحالة عروه تعالى عن العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروه عن سائر ما يقبله من الصفات وقد يسلم لكم القول باستحالة عروه عن الأوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروه عن سائر صفاته قولكم فى دليل استحالة عروه عن الأوصاف المذكورة أن فعله الموجود دل عليها من حيث توقف ايجاده الاختيارى على اتصافه بتلك الصفات المذكورة فقوله انما يدل الفعل على وجوب اتصاف فاعله بتلك الصفات وجوبا وقتيا أعنى وقت ايجاده ذلك الفعل لا وجوبا مطلقا بحسب الذات والذى يوجب استحالة العرو الثانى لا الاول لما علمت أن الوقتية المطلقة أعم من الضرورية المطلقة وملزوم الاعم غير ملزوم الأخص ـ والحاصل ـ أن الذى انتجه دليلكم أعم من مدعاكم ـ جوابه منع أن الافعال انما

دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا وقتيا بل وجوبا مطلقا بحسب الذات بحيث يستحيل عرو الفاعل عن تلك الصفات مطلقا وبيان ذلك أنه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة الانفعال الحادثة ضرورة ان كل ممكن حادث فيجب أن يتصف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من ايجادها ثم تنقل الكلام الى تلك الصفات الأخرى •

فان قدر لها الجواز أيضا لزم حدوثه أيضا ولزم اتصاف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من ايجادها ولزم الدوران كانت هذه الصفات هى الأولى أو التسلسل أن كانت غيرها فاذن الافعال لا يمكن صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات فى حقه جائزة لا يقال نحن اذا اعترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذى اجبتم به لم يصحح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط دليل آخر على وجوب تلك الصفات للفاعل وهو انها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل لانا نقول انما استلزم جواز تلك الصفات الدور أو التسلسل من حيث أن كل جائز لا يكون الا فعلا حادثا والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام اليها ويلزم الدور أو التسلسل فصح أن الفعل يدل على وجوب تلك الصفات وجوبا مطلقا بحسب تلك الذوات وذكر الدور أو التسلسل فى هذا الوجه بيان لوجه دلالته على ذلك والله الموفق وقوله لتوقف احداثها عليها أى على أمثالها •

□ **قال الفتى :** يبدو أن ماتقوله ظاهر وواضح ومع ذلك تسوق الأصل ثم تمضى فى الشرح •

● **قال الشيخ : متابعا** واذا عرفت وجوب قدم الصفات عرفت استحالة عدمها لما قدمنا من بيان استحالة العدم على القديم •

● **وشرح الشيخ** ذلك الأصل فقال ... وهذا ظاهر يابنى وقد قدمنا برهان القاعدة الكلية وهى (ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه) .

● **قال الشيخ** : فخرج بهذا استحالة التغير على القديم مطلقا .

أما فى ذاته فلوجوب قدمه وبقاءه لما مر واما فى صفاته فلما ذكر الآن ومن ثم أستحال على عمله أن يكون كسبيا أى يحصل له عن دليل أو ضروريا أى يقارنه ضرر كعلمنا بألمنا أو يطرأ عليه سهوا أو غفله واستحال على قدرته أن تحتاج الى اله أو معاونه وعلى ارادته أن تكون لفرض وعلى سمعه وبصره وكلامه وأدراكه على القول به أن تكون بجارحة أو ايصال أو يكون كلامه حرفا أو صوتا او يطرأ عليه سكوت لاستلزام جميع ذلك التغير والحدوث .

ثم **استمر الشيخ يشرح** : هذا كله ظاهر ولنزده بيانا فنقول أما وجه استحالة التغير على الذات العلية وصفاتها فلأنه ان كان من عدم الى وجود فوجوب القدم للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود وان كان من وجود الى عدم فوجوب البقاء لهما يدفعه لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق بعد الوجود وقد سبق فى العقيدة ذكر برهان وجوب القدم والبقاء للذات العلية ولصفاتها ولما كان ذكرد فى الصفات قريبا من هذا الوضع قلت واما فى صفاته فلما ذكر الآن ولما كان ما ذكرته فى الذات بعيدا عن هذا المحل عبرت فى الاشارة الى ما سبق من برهان قدمها بقولى فلما مر وأما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لأن العلم الكسبى لا يكون الا حادثا وعلمه جل وعلا قديم لا يتجدد وانما قلنا أن الكسبى لا يكون الا حادثا لأنه اما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر وهو الذى غلب عليه العرف أو بما تعلقت به القدرة الحادثة ولا يخفى تجدده وحدوثه على كلا التفسيرين ــ وهذا الثانى هو معناه الأصلى ..

□ **قال الفتى : لو أوجزت فى شرح ذلك الأصـــل واريدك أن تشرح الأصل شرحا وافيا ..**

● **قال الشيخ :** متابعا . . .

ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحـــدة فتكون قدرة واحـدة وارادة واحدة وعلما واحدا وكذا ما بعدها ويجب لهـا عدم النهاية فى متعلقاتها فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقـلى وهى كل واجب وجائز ومستحيل والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود وشرحا لهذا الأصل أو القاعدة ـ قال الشيخ شارحا ذكر فى هذا الفصل حكمين من أحكام الصفات أحدهما وجوب الوحدة لكل واحدة منها والثانى وجوب عموم التعلق لما تعلق منها فى كل ما تصلح له فقولى ويجب لها عدم النهاية أى التعلق منها وهو ما عدا الحياة أما الوحـدة فى الصفات فهى مما لا خلاف فيها عند أهل السنة فى جميعها الا العلم والكلام أما العلم فخالف فيه أبو سهل الصعلوكى من الأشعرية وأثبت الله تعالى علوما لا نهاية لعـددها كما أن متعلقاتها كذلك ورد عليـه الجمهور بوجهين أحدهما انه يلزم على قوله دخول مالا نهاية له فى الوجود وهو محال الثانى انه مخالف للاجماع لأن القـــائل قائلان باثبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه أما ثبوت علوم قديمـة لا نهاية لها فمجمع على بطلانه قال ابن التلمسانى والرد الأول فيـه نظر فان الذى قام الدليل على استحالته وجود حوادث لا نهاية لها وبينوا الاستحالة فيها بوجوه لا تطرد مع فرض القـــدم كتقـدير خروج بعضها عن الجمـــلة ونســـبة الجملتين ولزم تطرق الأقل والأكثر لما لا يتناهى فان فرض نفى الواجب محال بخلاف الحادث وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لا يطرد هنـا لوجوبها وكذلك الاســـتدلال بأن كل واحد مسبوق بعـدم نفسه

فالكل مسبوق بالعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا قال فالوجــه فى الرد الاعتماد على الوجه الثانى وهو الاجمـــاع ـ انتهى فان قيل كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع انه تعالى عالم بما ســيكون وبالكائن والعلم بما سيكون مغايرا للعلم بالكائن لأن العلم بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بكونه يستلزم وجوده فلو كان عينه لزم أن يكون أحدهما تعلق بالشيء على خلاف ما هو عليه فالجواب أن البارى تعالى فى ازله يعلم وجود الشيء مضافا الى وقتــه المعين كما يعلم مضافا الى محله المعين ويعلم انه معدوم قبل وجوده وان كان مما لا يبقى فيعلم عدمه بعد وجوده فليس علمه مظروفا مقيدا بالزمان بل علمه تعلق بايجاد الموجود مضافا الى الزمان والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعلم فليس علمه زمانيـــا فيوصف بالماضى والحاضر والمستقبل وانما منشــأ هذا الغلـط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق المخصوص بالقول اللفظى فان تقـدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن زمن وجود ذلك الفعـل سمى الأخبـار مستقبلا وان تأخر سمى ماضـيا وان قارن سمى حالا فالماضى والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار الأخبار عنه أما تعلق العلم بوجوده فى الزمن المتعين فشيء واحد ويقرر ذلك انا لو قدرنا علمنا بقدوم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بأنباء صادق وقدرنا دوام ذلك العلم من غير أن يعرض لنا سهوا وغفلة لم نحتج عند قدومه الى تجدد علم بقدومه بل ما وقع هو ما علمناه قبل أن يقع فمتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شيء واحـــد وهو قدوم زيد فى وقت كذا هذا ما يتعلق بالعلم على وجــه الاختصار وأما الكلام فالذى عليه أكثر أهل السنة انه كلام واحد متعلق بجميع وجوه متعلقـــات الكلام وهو مع وحـــدته وقدمه أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء وغير ذلك من معـــانى الكلام وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس هو الآخر بل عين أمره تعالى هو عين نهيه وعين خبره وعين غير ذلك من معـــانى الكـلام

وذهب عبد الله بن سعيد الكلابى الى تعدده على ما سيأتى تحقيق
قوله بعد أن شاء الله تعالى هذا ما يتعلق بوحدة الصفات واما عموم
المتعلق لها فمعناه أن كل صفة من الصفات المتعلقـــة فهى تتعلق
بجميع ما تصلح له وقد فسرنا ذلك فى أصل العقيدة فقولنا فتتعلق
القدرة والارادة بكل ممكن معناه أن القدرة صفة يتأتى بها ايجـاد
كل ممكن والارادة صفة يتأتى بهـا تخصيص كل ممكن بالنظر الى
ذاته وانما قلنا بالنظر الى ذاته ليدخل ما لا يتـأتى ايجــاده ولا
تخصيصه من المكنـات لكن لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى غيره
وذلك كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقديمه فانه وان استحال معه
وقوع الممكن لكن لا يمنع من كونه متعلقـــا للقدرة والارادة عنـد
المحققين كما لا يمنعه ذلك من وصفه بالامكان وقد اختلفوا فى اطلاق
تعلق القدرة على ما علم الله تعالى انه لا يقع كايمان أبى لهب مثـلا
على قولين وقد وفق الغزالى بينهما على معنى أن من قال بالتعلق
فبالنظر الى امكانه فى ذاته ومن قال بنفى التعلق فبالنظر الى تعلق
العلم بعد وقوعه واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بأنه لو
لم تتعلق القدرة بالشىء لأجل تعلق العـلم بعـــدم وقوعه للزم أن
لا يكون للقدرة متعلق والتالى باطل بالاجماع فالمقـدم مثله وبيـان
الملازمة أن الممكن اما واجب الوقوع ان تعلق علم الله تعالى بوقوعه
أو مســتحيله أن تعلق علمـه جـل وعلا بعدم وقوعه فلو منعت
الاستحالة العارضية من تعلق القدرة لمنع منه الوجوب العارض اذ
هما فى المنع من تعلق القدرة سواء ويدخل فى الممكنات التى تتعلق
بها قدرة الله تعالى وارادته المكتسبـات الصـــادرة عن الحيوانات
بالاختيار فانها عند أهل السنة صـــادرة بمحض قدرة الله تعالى
وارادته لا تأثير للحيوان فى شىء منهـا وقد خالفت المعتزلة فى ذلك
وسيأتى الرد عليهم ان شاء الله تعالى (وقوله) والعـــلم والكلام
بجميع أقسام الحكم العقلى انما سوى بين العلم والكلام فى المتعلق
لما ذكر الأئمة أن كل عالم بمعلوم فانه متكلم بمعلومه ولما كان كل من

صفتى الكلام والعلم لا يؤثر فى متعلقه لم يمنع تعلقهما بكل واجب
وبكل مستحيل والضمير فى قوله وهى كل واجب الخ يعـــود على
أقسام الحكم العقلى ـ وتقسيم الحكم اليها تقسيم كل الى أجزائه
بدليل ادخاله لفظه كل فى الأقســام ولو كان من تقسيم الكلى الى
جزئياته فقال وهما الواجب والجــائز والمستحيل (وقــوله)
والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود يعنى أن هذه
الصفات الثلاثة فى حق الله تعالى تتعلق بكل موجـود وأن كان كل
واحد منها فى حقنا خاصــا ببعض الموجودات فان ذلك بخصوص
عادى لا عقلى أما البصر فاتفق أهل السنة على جواز تعلقه بكل
موجود واختلفـــوا فى جواز تعلق ما عدا الرؤية فى الادراكات بكل
موجود فذهب القدماء منهم كعبد الله بن سعيد الكلابى والفلانسي
الى أن هذا العموم مختص بالرؤية وبقيـــه الادراكات لا يجوز أن
تعم الموجودات ونقل عن الشيخ أبى الحسن مخالفتهمـــا فى ذلك
وصــار جواز عموم كل ادراك لكل موجـــود ومذهب الشيخ الى
الحسن أمام أهل السنة واليه ينسبون سلكت فى هذه العقيـــدة
ونقل عن عبد الله بن سعيد انه لما خص تعلق اسمع بالأصوات ذهب
الى أن الكلام الأزلى لا يصح أن يسمع يعنى الله أعلم بل يدرك بصفة
العلم وفى قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع والشيخ ابو الحسن
رضى الله عنه لما قال ادراك السمع يعم كل موجود تبرز تعلقه بكلام
الله تعالى وقال بوقوع هذا الجــائز على ما ورد السمع به فى حق
موسى عليه السلام وعمدة الشيخ فى ذلك ما يأتى لقريرة ان شــاء
الله تعالى فى فصل الرؤية من أن الوجـود هو المصحح للرؤية وقد
أختلف الأصحاب فى الأكوان التى هى متعلق الرؤية فى وقتنا اتفاقا
هل هى متعاق اللمس أم لا فذهب بعضهـــم الى أن ادراك اللمس
يتعلق بهــا واحتج بأن من لمس شـــيئا واضطرب تحت يده أدرك
حركته واذا تفرقت أجزاؤه فى يده أدرك تفرقتها ومن الأصحاب من

أنكر ذلك رغم أنه يعلم ذلك عند اللمس ولم يتعلق ادراك اللمس به
قال المقترح والتحقيق الأول وأورد على أهـل السنة فى قولهم أن
الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل وذلك أن الرؤية المتعلقـة
هى من جملة الموجودات فيجب أن تصـح رؤيتها فاذا لم نـر
رؤيتنا فانما لم نرها لمـانع كما فى حـق غيرها من الموجـودات
التى لا نراها ثم ننقل الكلام الى ذلك المـانع فنقول هـو موجود
فيجوز أن يرى فيحتـاج أيضا الى تقدير مانع يمنع من رؤيتـه
وكذلك الكلام فى مانع المانع الى ما لا نهاية له وأجاب القـاضى عن
ذلك بأن المانع الأول يمنع من رؤية ما هو مانع منه ومانع من رؤية
نفسه فلا يحتاج الى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل واعترض
عليه بأنه المانع اذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيتـه
صفة نفسية له تمنع من مانع بالنسبة الى رؤيته وذلك مما يقدح
فى طرد دلالة الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود وأجاب
القاضى بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لا غـير
من قامت به فيجوز أن يراه غير من قام به اذ الحـكم لا يثبت فى
المعنى الا فى محل قام به ذلك المعنى ولا يناقض ذلك كون الوجـود
مصححا لرؤية كل موجود قلت قد اختلف علماؤنا فى هذه المسألة
على مذاهب الأول مذهب الشيخ أن يجوز أن ترى مطلقا وحيث لم
ترى فلا مانع وما لزم من التسلسل فجوابه ما سبق عن القـاضى
وأجاب غيره بأن الله تعالى يقطع تلك السلسلة متى شاء بأن يخلق
النوم وهو عنده يضاد الادراك قلت وهو مردود لأن السلسلة التى
لزمت انما هى وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة فلم يجىء
النوم ونحوه من الموت والغشية وما فى معناها حتى لزم المحال وهو
اجتماع موانع لا نهـاية لهـا فى الزمان الفرد وانما يصح الجواب
بالنوم ونحوه لو كانت السلسلة اللازمـة هى سلسـلة الترتيب لما
لزم محال اذ غايته لزوم عدم انقطـاع الموانع فى المستقبل وذلك

لاستحالة فيه كنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . الثانى امتناع كون الرؤية مطلقا مرئية وحجته ما سبق من التسلسل قلت وهو مردود ان كان يسلم ان الوجود مصحح للرؤية الثالث استحالة أن يرى الانسان رؤية نفسه وتجويز أن يرى رؤية غيره وكأنه يرى - قائل هذا عدم لزوم التسلسل فى رؤية الغير لجواز أن يدرك الانسان ادراك غيره لولا يدركه لمانع ثم يعدم الله ذلك الحل الثانى الذى هو محل الرؤية المدركة فتنعدم هى والموانع فينقطع التسلسل عند ذلك قلت ولا يخفى ضعف هذا الثالث أيضا لأنه ان كان يجوز رؤية المانع فقد لزم من التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مرئية ما لزم عند عدم كون رؤية نفسه مرئية له وان كان لا يجوز رؤية الموانع فذلك يقطع التسلسل فى رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن القاضى فى تصحيح قول الشيخ الأشعرى وبالجملة فالحق من هذه الأقوال أن نسلم أن الوجود هو المصحح للرؤية ما ذهب اليه الشيخ بصحيحه جواب القاضى رحمه الله تعالى والله أعلم .

☐ **قال الفتى :** والمقصود بعدم النهاية فى متعلقاتها أراك ستضع لها أصلا وتزيدنا لها شرحا ! !

● **قال الشيخ :** متابعا ... نعم عن الأصل فأقول أما عدم النهاية فى متعلقاتها فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ما علم جوازه وافتقر الى مخصص !!!

وأقول شارحا لهذا الأصل - ان هذا برهان على المطلب الثانى وهو عموم التعلق للصفات وقدمه على المطلب الأول وهو وحدة الصفات لتوقف بعض أدلته عليه وبيان ما أشار اليه من الدليل أن نقول لو اختصت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ما تصلح له لا نقلب الجائز مستحيلا والتالى باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة أن البعض الذى لم تتعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به على

صحة تعلقها به مثل البعض الذى تعلقت به فقصر الصفة فى التعلق على غيره منع لما علمت صحته وأيضـا التخصيص لصفات ببعض ما جاز أن تتعلق به يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة اليها وذلك يوجب حدوثها وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته .

● **وقال الشيخ متابعا :** لا يقال جاز التعلق بالجميع لكن منع منه مانع لانا نقول المانع ان ضاد الصفة لزم عدمها وعدم القديم محال والا فلا أثر له وأيضا فالتعلق نفسى يستحيل ان يمنع منه مانع والمانع فى حقنا انما منع وجود الصفة لتعددها بالنسبة الينا بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لا بقلبها .

واستمر الشيخ يشرح فقال :

هذا اعتراض على الملازمة وجوابه ولتقدير الاعتراض أن يقال لا تسلم أن اختصاص الصفة المتعلقة ببعض ما تصلح له يلزم منه استحالة ما علم جـوازه لانه انما يلزم ذلك لو كان امتناع تعلقها بالبعض من ذاتها اذ الفرض حينئذ أن ذلك البعض عما يصلح أن تتعلق به فامتناع تعليقها به لموجب جمع بل جواز التعلق واستحالته أما اذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لا من ذاتها بل لمانع لم يلزم الجميع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالاضافة اذ الجواز انما هو باعتبار الذات والاستحالة انما هى باعتبار الغير والاولى أن يقرر هذا الاعتراض بطريق الاستفسار وذلك أن يقال ما تريدون بالاستحالة والجواز اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم فى تعلق الصفات الاستحالة والجواز الذاتيين أو ما هـو أعلم فان أردتم الاول منعنا الملازمة اذ الاستحالة هنا نقول انها ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع وان أردتم الثانى وهو مطلق الاستحالة والجواز منعنا الاستثنائية اذ لا تنافى باجماع بين كون الشىء جائزا

بحسب ذاته وبين كونه ممتنعا بحسب غيره الا ترى أن ايمان أبى
لهب ونحوه جائز بالنظر الى ذاته مستحيل باعتبار غيره وهو تعلق
علم الله تعالى بعدم وقوعه أجاب فى العقيدة عن هذا الاعتراض بأن
لقدير المانع هنا حتى تكون الاستحالة بالغير لا بالذات لا يصح
لأن ذلك المانع لابد وأن يكون معنى قائما بالذات التى أوجب لها
المنع لاستحالة ايجاب المعنى حكما لما لم يقم به وحينئذ نقول هذا
المانع أما أن يضاد الصفة المتعلقة أم لا فان ضادها لزم عدم الصفة
أصلا لاستحالة الجمع بين الصديق وقد سبق استحالة العدم
مطلقا فى صفاته تعالى وان لم يضادها لم يكن له أثر فتبقى الصفة
على عمومها وأيضا فالتعلق عموما أو خصوصا للصفة المتعلقة نفسى
لها أيضا والا لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعقل الصفة المتعلقة
بدون أصل التعلق وهو محال واذا كان التعلق مطلقا نفسيا للصفة
المتعلقة استحال رفعه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة فمانعه اذن
مانع من وجود الصفة لكن الصفة واجبة الوجود لا تقبل عدما
فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهنا معنى قولى وأيضا
فالتعلق نفسى يستحيل ان يمنع منه مانع اى مع بقاء الصفةالمتعلقة
كما قرر المعترض بل لا يرتفع الا مع ارتفاع الصفة لكن ارتفاع
صفاته تعالى محال (وقوله) والمانع فى حقنا انما منع وجود الصفة
لتعددها الخ .. جواب عن سؤال مقدر ولقريره أن يقال لو كان
التعلق للصفات المتعلقةنفسيا بحيث لا يمكن نفيه عموما أو خصوصا
مع بقاء الصفة كما قررتم لزم ان لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن
بعض ما تصلح له والتالى باطل قطعا بدليل ان علمنا انما يتعلق
ببعض المعلومات وما لم يتعلق به مع امكان أن يتعلق به فكثير لا يأخذه
الحصر وكذلك قدرتنا وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة أنما تعلقت
بالنذر اليسير مما تصلح له أجاب فى العقيدة بمنع الملازمة وذلك
أن المنعدم فى حقنا الصفة وتعلقها النفسى معا لا تعلقها النفسى مع

بقائها فكل ما جهلناه من المعلومات مثلا فقد العدم فى حقنا من أفاد العلوم بقدرة ومثار الغلط من كلام السائل توهمه ان علمنا مثلا وسائر صفاتنا المتعلقة يصلح ان لتعلق بمعدد والذى عند ائمتنا ان الصفة المتعلقة بالنسبة الينا انما تصلح أن تتعلق بمتعلق واحد فقط فحيث تعدد المتعلق فى حقنا فقد تعددت الصفة بحبه وقد استدلوا على ذلك بأنه ـ لو كان لنا علم واحد مثلا يتعلق بمعلومين فأكثر لما صح أن يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم والذهول لكن ذهولنا عن بعض معلوماتنا معلوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا اذن فله علم يخصه والضمير فى قوله لتعددها يعود على الصفة ـ وقولى لا تعلقها منصوب بالعطف على مفعول منع ـ

□ **قال الفتى : لقد صاحبتك فى رسالاتك وفى سردك وشرحك ولا اريد الا أن تزيدنى ايضاحا وافصاحا :**

● **قال الشيخ :** وهو يسترسل .. متما لما بدأ ..

وأما دليل وحدتها فلأنها لو تعددت بتعدد متعلقاتها للزم دخول مالا نهاية له عددا فى الوجود وهو محال والا لم يكن لبعض الاعداد ترجيح على بعض فتفتقر فى تعيين بعضها الى مخصص وذلك يوجب حدوثها وقد تبين وجود قدمها هذا خاف فتعين اذن وجوب وحدتها .

ثم استرسل يشرح ذلك قال به كقاعدة . فقال : وهذا برهان المطلب الأول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا وتقريره ان يقال لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة وقد قام البرهان قبل قريبا على تعلقها بما لا يتناهى لم يخل اما ان تتعدد بحسب تعدد المتعلقات التى عرفت انها لا تتناهى واما ان تخص بعدد متناه والتالى بقسميه محال فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة اما بطلان القسم

الأول من التالى فلأنه يؤدى الى وجود صفات الا نهاية لها عددا وهو محال اذ كل ما يدخل تحت الوجود فلابد من صحة تمييزه وتمييز مالا يتناهى محـال فوجود مالا يتناهى محال واما بطلان القسم الثانى وهو اختصاصها بعدد متناه فلأنه يقتضى اختصاصها بذلك العدد المتناهى بدلا عن غيره مخصصا مختارا وذلك يستلزم حدوثها وأيضا يلزم توزيع مالا يتناهى من المتعلقات على ما يتناهى من الصفات وهو محال ضرورة .

● واستطرد الشيخ يقول :

فان قلت مثلا العلم فى حقنا متعدد بحسب تعدد متعلقه وكذا غيره فلو قام العلم مثلا فى حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم فى حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها وذلك مما يأباه كل مسلم ، قلنا الفرق ان التغاير فى العلوم الحادثة لاجل التغاير فى المتعلق مع الاتحاد فى النوع فحيث فرضت الوحدة فى العلم مثلا زال التغاير أما العلم والقدرة وسائر الصفات فمتغايرة فى حقائقها جنسا فلو قدم بعضها مقام بعض لزم قبل قلب الحقائق ولزم ما قدم فى مسألة سواد حلاوة .

● ثم شرح الشيخ ذلك فقال :

وهذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة وتقريرها أن يقال العلم قد تقرر فى الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته فلو اتحد العلم القديم مثلا لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة الينا واللازمة ظاهرة اما بطلان التالى فلان قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرهما .

بجامع أن التعـدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجميعها فى الشاهد فان لم يعتمد عليه فى بعضها بالنسبة للغائب وجب أن لا يعتمد عليه بالنسبة اليه فى سائرها بل اذا لم يوثق

بما تقرر وجوبه من ذلك فى الشاهد لزم أن يجوز قيام الذات العلية مقام الصفات كلها وذلك باطل باجماع المسلمين — أجاب عن هذه الشبهة بأن العلوم الحادثة مثلا وأن اختلفت فليس اختلافها فى نفس حقيقة العلم بل اختلافها انما هو باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد العلم الشخصية فحيث فرض علم واحد بالشخص يعم جميع المتعلقات زال ذلك الاختلاف ضرورة توقفه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد المعلوم وقد زال ذلك بفرض الوحدة والحاصل أن قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع جائز لأنه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف فى النوع كالقدرة والعلم مثلا فانه لا يمكن أن تقوم صفة واحدة مقامها لانه يوجب قلب الاجناس واختلاف الحقائق واجتماع مضادات فى شىء واحد كما تقدم فى وجه امتناع أن يكون الشىء الواحد سواد حلاوة وهذا الجواب حسن لكنه يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضى الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع .

فان نوع الطلب ليس نوع الخبر .. أما الأمر والنهى فيندرجان فى حقيقة الطلب فالاختلاف فيهما من حيث التعلق فقط والاستخبار والوعد والوعيد يرجع جميع ذلك الى الخبر . فرجعت الأقسام كلها الى الخبر والطلب ، وانتصر بعض الشيوخ لمذهب الشيخ والجمهور فقال لم تنحصر أقسام الكلام فيما ذكر فكما جاز رد الأقسام الى القسمين جاز فى العقل أن يكون قسم آخر نسبته الى القسمين فى الاندراج تحته كنسبة الأقسام الى القسمين فقيل له وكذا الخصم يدعى انه لم تنحصر أيضا أقسام المعانى فيما ذكر منها فيجوز فى العقل أن يكون ثم معنى نسبته الى العلم والقدرة كنسبة العلم الى سائر العلوم فان قيل يلزم ثم ان يضاد وان لا يضاد قيل وذلك لازم أيضا هنا فان الخبر لا يضاد النهى والأمر يضاد فلو أن معنى واحد خبرا طلبا لضاد ولم يضاد وذلك هو

الحال الذى ذكرتم من حيث المعقول ولاجل استقامة الجرى على هذا المسلك العقلى صار قوم الى التعدد فى الكلام هربا من لزوم هذا المحال وقد نقل ذلك عن عبد الله بن سعيد بن كلاب قال ان الكلام اسم لسبع صفات الأمر والنهى والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والنداء والكل قديم عنده ونقل أيضا عنه قدم الكلام فقط وان هذه السبع من صفات الافعال انما تثبت للكلام فيما لا يزال ورد عليه فان تعقل وجود الكلام أزلا بدون واحد من هذه السبع محال وهو ظاهر اذ وجود الجنس خارجا فى غير نوع من أنواعه مما لا يمكن ، وأيضا فالاستخبار والوعد والوعيد آيلة الى الخبر فلا يحسن جعلها قسيمة له فان الاستخبار اما أن يكون من الله تعالى تقريرا فهو خبر والاستفهام على حكم الاستعلام لا يليق بعلام الغيوب وان أريد به طلب الاخبار رجع الى الأمر والوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب واختلاف المخبرات لا يغير حقيقة .. وأجاب بعض المحققين عن الرد الأول بأن عبد الله بن سعيد انما زاد أن الكلام لا يسمى أمرا ولا نهيا الا عند وجود المأمور والمنهى لا أن الكلام لا يتعلق بهما الا عند وجودهما فانه أجل من أن يعتقد مثل هذا والتزم الاستاذ أبو اسحاق رد جميع أقسام الكلام الى الخبر لينتظم القول بالوحدة فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل والنهى خبر عن تحتم الترك أو رد عليه ان خبر الله تعالى صدق والخبر الصدق يتبع المخبر عنه على ما هو به فاذا أخبر الله تعالى عن تحتم شىء فلابد وان تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الاخبار فتحتمه أن كان بنفس هذا الخبر دار ، وان كان بغيره تسلسل قال ابن التلمسانى ويمكن أن يجيب بأن بعض الاخبار يراد بها الانشاء فلا يشترط كونها بتلك الصفة قبل تعلقه بها بل يثبت معها كقولك طلقت واعتقت ووكلت وما أشبه ذلك واعترض أيضا على الأستاذ بأن من أقسام الأمر والنهى الندب والكراهة وليس

فيهما نحتم فقد خرج عن الكلام بتفسيره وذهب الامام الفخر الى مثل ما ذهب اليه الاستاذ من رد أنواع الكلام كلها الى الخبر الا انه رد الأمر والنهى الى الاخبار بحلول العقاب ورد عليه بأن العفو من الله تعالى مأمول فى حق غير الكافر مع تحقق الامر والنهى وبهذا بطل على المعتزلة حد الواجب بذلك والقاضى يقول لو قدر ورود الأمر الجازم بدون الوعد والوعيد لتحقق الامر وخالفه الامام الغزالى وما صار اليه القاضى هو الجارى على قواعد أهل السنة فان الثواب من الله عندهم مجرد فضل والعقاب مجرد عدل وتعلقها بالأمر والنهى باخبار الله تعالى لا انهما لازمان لهما عقلا وأعلم أن مسألة الوحدة فى الصفات لتعلق بها أبحاث قوية واشكالات صعبة يضيق مجال النظر فيها الا أن يوقت الله تعالى وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة وفيما ذكرناه من ذلك كفاية وبالجملة فمباحث الصفات المعنوية والمعانى متسعة جدا وهى من مذال الاقدام الا أن يثبت الله سبحانه فنسأله جل وعلا أن يعرفنا به ولا يفتنا فى ديننا بفضله .

والسلام على من اتبع الهدى ..

□ **قال الفتى للشيخ :**

لقد أجدت وافدت ... وكنت أريدك أن تصنع لنا فصلا فى الوحدانية .

● **قال الشيخ :** باذن الله تعالى .

□ **قال الفتى :** وهل لسيدى الشيخ أن يجعل فصلا ختاميا فى الوحدانية !!!

● **قال الشيخ :** ولكن ينبغى قبل أن اشرع فى شرح مسائل الوحدانية أن ابدأ بمقدمة فى معنى الوحدة وفى أقسامها فنقول اما معنى الوحدة فقد قال ناصر الدين البيضاوى فى طواله هى كون

الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور مشتركة فى الماهية وتعريفه شامل للواحد الحقيقى وهو مالا ينقسم أصلا وللواحد الاضافى وهو ماينقسم لكن لا الى أمور مستوية فى الحقيقة كالانسان المنقسم الى الأعضاء المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فانها غير مستوية فى الماهية ويخرج من التعريف ما انقسم الى أمور متساويات فى الماهية كجماعة فقط من عسل أو ماء ونحوهما .

وقال الامام فى الارشاد الواحد فى اصطلاح الأصوليين هو الشيء الذى لا ينقسم فقوله فى اصطلاح الأصوليين أحترز به من اصطلاح الفلاسفة فانه يطلق عندهم على أمور تعرف مما يأتى بعد فى التقسيم وقوله هو الشيء احتراز من المعدوم لانه ليس بشيء عند أهل السنة وقوله الذى لا ينقسم احتراز من المنقسم كالجسم فانه يقبل القسم فلا يسمى واحدا فى اصطلاح الأصوليين وان كان يسمى واحدا فى اللغة وفى اصطلاح الفلاسفة ولو قال الواحد هو الشيء لكان سديدا فان كل منقسم عندنا شيئان لا شيء الا أن قوله الذى لا ينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجوز وقد اختلف فى الوحدة فقيل هى صفة سلبية فهى عبارة عن سلب الكثرة ونقل عن القاضى وامام الحرمين أنها صفة نسبية والتحقيق الأول واما أقسام الوحدة فكثيرة الواحد الحقيقى والواحد بالشخص والواحد بالجنس والواحد بالنوع والواحد بالفصل والواحد بالعرض ثم الواحد بالشخص اما واحد بالاتصال أو واحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ثم الواحد بالعرض أما واحد بالحمول واما واحد بالموضوع فهذه أقسام سبعة ووجه التقسيم اليها أن الواحد أماأن يكون بحيثلاينقسم وجهمنالوجوه أولاوالأول الواحد الحقيقى والثانى أما أن يكون بحيث يمتنع حملهعلى كثيرين كزيد فهو الواحد بالشخص أو يكون بحيث لا يمتنع حمله على كثيرين ولابد أن يكون واحدا من وجه كثيرا من وجه ويجب تغاير

الوجهين لتنافيهما واذا كان كذلك فجهة الواحد اما أن تكون نفس الماهية لمعروض الكثرة أو جزءا منها أو خارجا عنها والأول هـو الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو فى الانسانية والتالى وهو جـزء الماهية أما ان يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس كاتحـاد الانسان والفرس فى الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو فى الناطق والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه أما ان تكون جهة الاتحاد محمولة على التعدد كاتحاد القطن والثلج فى حمل البياض عليها ويسمى الواحد بالمحمول وتكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب فى وضع الانسان لهما أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة أما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد هو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط فانه يقبلها بواسطة المقـدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم الا الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحـد بالارتباط ـ واذا عرفت هذا ـ فأعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا ففى قبوله الانقسام ونفى نظيرا له تعالى فى الالوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وهى معنى نفى نظير له تعالى فى الألوهية نفى شريك معه فى جميع الممكنات فلا مؤثر فى جميعها سواء فهـو الواحد فى ذاته أى غير مؤلف من جزأين فأكثر والواحد فى صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد فى افعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الواحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه فى الدقة والصغر الى حد لا ينقسم والا لزم أن يكون جوهرا فردا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لان المعانى لا تقبل الانقسام والا لزم ان يكـون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقـد سبق

استحالة ذلك فى حقه تعالى وبالجملة فالمقطوع به شهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والمتغيرات ولا تمر عليه الازمنة ولا يتخصص بالجهات - لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صغرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغنى عن جميعها فى الأول وفيما لا يزال وهو على كل شىء قدير - كل كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية الى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادارك والقطع تشوقها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوامل كلها وفيها تاهت وبها ولهت تتطاير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا لى ما لا يكيف من جميل اللقاء وتتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ، ما تروح على القلب المحترق الاحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد ، فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد !!!

وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله
اذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا

اذا اهتزت الأرواح شوقا الى اللقا
ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى

أما تنظر الطير المقصص يافتى
اذا ذكر الأوطان حسن الى المغنى

الوجهين لتنافيهما واذا كان كذلك فجهة الواحد اما أن تكون نفس الماهية لمعروض الكثرة أو جزءا منها أو خارجا عنها والأول هـو الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو فى الانسانية والتالى وهو جـزء الماهية أما ان يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس كاتحـاد الانسان والفرس فى الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو فى الناطق والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه أما ان تكون جهة الاتحاد محمولة على التعدد كاتحاد القطن والثلج فى حمل البياض عليها ويسمى الواحد بالمحمول وتكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب فى وضع الانسان لهما أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة أما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد هو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط فانه يقبلها بواسطة المقـدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم الا الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحـد بالارتباط — واذا عرفت هذا — فأعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا ففى قبوله الانقسام ونفى نظيرا له تعالى فى الالوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وهى معنى نفى نظير له تعالى فى الألوهية نفى شريك معه فى جميع الممكنات فلا مؤثر فى جميعها سواء فهـو الواحد فى ذاته أى غير مؤلف من جزأين فأكثر والواحد فى صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد فى افعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الواحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه فى الدقة والصغر الى حد لا ينقسم والا لزم أن يكون جوهرا فردا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لان المعانى لا تقبل الانقسام والا لزم ان يكـون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقـد سبق

استحالة ذلك فى حقه تعالى وبالجملة فالمقطوع به شهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه اى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والمتغيرات ولا تمر عليه الازمنة ولا يتخصص بالجهات - لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صغرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغنى عن جميعها فى الأول وفيما لا يزال وهو على كل شىء قدير - كل كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية الى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادارك والقطع تشوقها للخوض فيما خرج عن دائرة لتوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوامل كلها وفيها تاهت وبها ولهت تتطاير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا لى ما لا يكيف من جميل اللقاء وتتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ، ما تروح على القلب المحترق الاحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد ، فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد !!!

وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله
اذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا

اذا اهتزت الأرواح شوقا الى اللقا
ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى

أما تنظر الطير المقصص يافتى
اذا ذكر الأوطان حسن الى المغنى

كـــــذلك أرواح المحبـــــين يا فتتى

تهـزهزها الأشــــواق للعــــالم الأسنى

اللهم زينـا فى الدنيــــا والآخـــــرة

زينـــــة ـــ الايمـــــان ـــ

واجعلنا مهتدين ـ وتوفنا مسلمين ثابتين يا أرحم الراحمين .

● **واذا كان ذلك الذى عـرفت يا بنى ....** فقـــد يكـون مستملحا أن اضع لك فى خاتمة هذا الكتاب ـ التوحيد والوحدانية ومسلم التقليد ـ حاصل ـ أصول وقواعد ـ اجعلها لك .. مسك الختام فى وجيز من الالمام !!!

أولا : أن نقول انه يجب لهذا الصانع أن يكون واحدا اذ او كان معه ثان للزم عجزهما أو عجز أحدهما عند الاختلاف وقهرهما أو قهر احدهما عند الاتفاق الواجب مع الاستحالة استحالة ما علم امكانه لكل واحد باعتبار الانفراد ونفى وجوب الوجود لكل واحـد منهما للاستغناء بكل منهما عن كل منهما فان لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الأول .

وثانيها : أنه يلزم أيضا نفى الاتفاق مطلقا العجز لان الفعـل الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتمانعان فيه فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما كما فى الاختلاف والعجز على الاله محال لأنه يضاد القدرة فان كان قديما لزم استحالة عدمه فيجب أن لا يقدر هذا الاله على شىء دائما وان كان حـادثا فعنده وهو القـدرة قديمة فيستحيل عدمها فلا يوجد العجز وايضا فيستحيل اتصاف الاله بصفة حادثة .

وثالثها : واذا قلت فلم لا يجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون احدهما قادرا على أحد القسمين والآخر على الآخر فلا يلزم

التمانع فالجواب أنه قد تقرر قبل استحالة التناهى فى مقدورات الاله ومراداته فيستحيل هـذا الفرض الذى ذكر فى السؤال وأيضا فالقسمان أن كانا معا فى الجواهر لزم من تعلق القـدرة ببعضها تعلقها بالجميع للتماثل فيلزم التمانع وان كان أحـد القسمين الجواهر والآخر الاعراض فذلك لا يعقل اذ القدرة على ايجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على اعراضها وكذلك العكس للتلازم الذى بينهما ثم ذلك لا يدفع التمانع أيضـا عندما يريد احدهما أن يوجد الجواهر والآخر يريد أن يوجد عرضه .

ورابعا : ويصح اثبات هـذا العقد وهـو الوحدانية بالدليل السمعى ومنعه بعض المحققين وهو رأى لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها ولا أثر للدليل السمعى فى ثبوت الصـانع فكذا ما يتوقف عليه والله أعلم .

وخامسها : ويصح أن يستدل على الوحدانية بما تقـدم فى وحدة الصفات فتقول يلزم من تعـدد الاله وجود ما لا نهاية له عددا أن تعدد بعدد الممكنات والاحتياج الى مخصص أن وقف دون ذلك وكلاهما محال .

وبهذا الدليل بعينه أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لافعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها بل هى موجودة مقارنة لها .

وانما قلنا بوجود قـدرة مقارنة لما نجده من الفرق الضرورى بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار .

وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور فى محلها مقارنة له من غير تأثير عبر أهل السنة رضى الله عنهم بالكسـب وهو متعلق التكليف الشرعى وامارة على الثواب والعقاب فبطل اذن مذهب الجبرية وهـو انكار القـدرة الحادثة لمـا فيه من جحد الضرورة

وابطال محل التكليف وامارة الثواب والعقاب ومن هذا كان بدعة ومذهب القدرية وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدرة التى خلق الله له لما علمت من دليل الوحدانية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان .

ويلزم فيه أيضا استحالة ما علم امكانه اذ الافعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة فلو منعتها القدرة الحادثة للزم ما ذكر وترجيح المرجوح .

وقالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة قلنا فقد لزم اذن ان لا يقدر عليها معوجود القدرة الحادثة وأيضا من أصلكم وجوب مراعاة الصلاح والاصلح فلا يمكن سلبها عندكم بعد التكليف .

قالوا فكيف يثيبه أو يعاقبه على غير فعله قلنا يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معللين وانما الافعال امارات شرعية عليهما بخلق الله تعالى منها فى كل مكلف ما يدل شرعا على ما أراد به فى عقباه فكل ميسر لما خلق له ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله .

□ **قال الفتى :** ختم الله لى ولك بخواتم السعداء — والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء ..

● **قال الشيخ :** ومن الجائزات ويجب الايمان به بعث الرسل الى العباد ليبلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه واباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت أن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما ..

وتفضل سبحانه وتعالى بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وهى فعل الله سبحانه وتعالى الخارق للعادة المقارن لدعوى

الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب يعجز من يبغى معارضته عن الاتزان بمثله فاحترز بالأول من القديم فليس فعلا لله تعالى فلا يكون معجزة ودخل فيه الفعل الذى تعلقت القدرة الحادثة به كتلاوة النبى صلى الله عليه وسلم القرآن فهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره ـ اذ غيره اذا تلاه انما يحكيه وليس هو الآخذ له عن الملك ودخل فيه مالا تتعلق به القدرة الحادثة كأحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك وعين بعض أصحابنا المعجزة أن تكون من النوع التالى لا الأول فتكون معجزة القرآن على هذا فى نظمه المخصوص واطلاع النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الأمرين ليس هو من فعله ولا من كسبه وهذا الثانى أظهر والله أعلم ..

ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم ضرورة ادعاؤه الرسالة وتحدى بمعجزات الا يحاط بها .

وأفضلها القرآن العظيم الذى لم تزل تقرع أسماء البلغاء بتضليل كل دين غير الاسلام آياته بصريح قوله تعالى فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ثم تنزل معهم فقال فأتوا بسورة من مثله ثم صرح بعجز الجميع جنهم وأنسهم مفترقين أو مجتمعين فقال جل من قائل (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) .

ثم هذا الى ما له من المعجزات التى لا تحصى ـ واختم الكتاب بشعرى وأنا رجل من رجال القانون ..

أنت الشفيع المشفع
ما دون بابك يفرع

وقفت بالباب داع
أرجو الجوانح اجمع

يـــا خـــير مـــن لمســـــتاد
دومـــا على البعـــــد يســـمع
للمســــــــلمين تـــــدارك
فحالهــــم قد ســـاء مسمع
ان لـــم تـــزد عن حمـــــاهم
مـــن ذا يـــذود ويدفـــــع
قـــد ذل مـــن بعـــــد عـــز
ملوكهـــــم فهـــى تبـــع
الجهـــــل عـــم بينهـــــم
فـــلا سجـــــود وركـــــع
قـــد قلـــدوا كل فســـق
مـــن الفـــــرنج ومهيــــــع
ويـــا ليتهـــــم قلدوهـــم
فيمـــا يفيـــــد وينفـــع
تبـــكى لهـــم حســـرات
فى كـــل قطـــــــر تـــوزع
ان لـــم تذد عن حمـــــاهم
مـــن ذا يـــذود ويدفـــــع

المستشار
أحمد فتحى القاضى

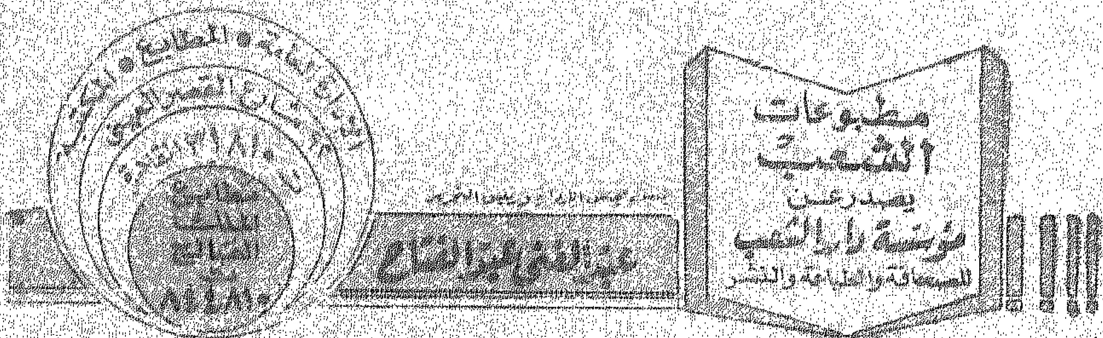
الفهرس

● رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٤٤٤٤

● الترقيم الدولى ٥ – ٠٠٠٣ – ٠٩ – ٩٧٧ ISBN

مطابع دار الشروق بالقاهرة

الثمن ... قرشا



١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م